الدراية
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بدسوق

اسم المفعول بين القدامى والمحدثين

دراسة موازنة

إعداد

د/ هالــة محمـد السيـد زهـران

أستاذ مساعد بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، والصلاة والسلام عل المبعـــوث رحمة للعالمين.

وبعـــــد،،

فإن اسم المفعول من الموضوعات الذي تشعبت دراسته، فجـــاءت متناثرة في الأبواب النحوية والصرفية، كما تعددت الافتراضـــات التـــي وضعها النحاة قديمًا وحديثًا لتفسير كثير من مسائله، وتضاربت أقـــوالهم حولها، وهذا الأمر يدعون إلى جمع هذه المسائل والافتراضات الـــواردة فيها، ودراستها وإمعان النظر فيها ضماناً لتحديد التفسير المباشـــر دون تعسف أو إجحاف.

ولعل تشعب مسائله وكثرة الافتراضات فيها هو مـــا دعـــا أحـــد الباحثين إلى القول بأن اسم المفعول من أكثر الأبواب التي تعـــاني مـــن الاضطراب وعدم الاستقرار(١).

لذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة لتخليص شوائبه والنأي بـــه عن أي اضطراب أو تعقيد، وموضوعها:

اسم المفعول بين القدامى والمحدثين – دراسة موازنة

ويقع البحث بعد هذه المقدمة في تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمـــة، وجملة من الفهارس الفنية، وبيان ذلك كما يلي :

التمهيـــــــد : تعريف اسم المفعول.

---

(١) ينظر: أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ص٨٩ للدكتور يحيى القاسم، وهو بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ١٢، العدد ٢، ١٩٩٤م.

المبحث الأول : صيغة "مفعول" بين القدامى والمحدثين.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : صيغة "مفعول" عند القدماء.

المطلب الثاني : صيغة "مفعول" عند المحدثين.

المطلب الثالث : الموازنة بين آراء القدماء والمحدثين في صيغة مفعول.

المبحث الثاني : اشتقاق اسم المفعول بين القدامى والمحدثين.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : اشتقاق اسم المفعول عند القدماء.

المطلب الثاني : اشتقاق اسم المفعول عند المحدثين.

المطلب الثالث : الموازنة بين آراء القدماء والمحدثين في اشتقاق اسم المفعول.

المبحث الثالث : إعمال اسم المفعول بين القدامى والمحدثين.

الخاتمـــــة : عرضت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، ثم ذيلتها بفهارس عامة، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وبعد: فالله تعالى أسأل إخلاصًا في القول، وصوابًا في الرأي، وسدادًا في الترجيح، ورشادًا في الأمر.

﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾[1].

وصلى الله على سيدنا محمد الهادي البشير، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) الكهف من آية ١٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

تعريف اسم المفعول

اسم المفعول: اسم يدل على ذات وقع عليها الفعل[١]، فهو نظير الفعل المبني للمفعول.

يقول سيبويه: "فمفعول مثل يُفْعل"[٢]، وقال أيضًا: "الاسم على فُعِل مفعول"[٣].

ويقول المبرد: "واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه (يُفْعل)، تقول: زيد مضروب سوطًا، كما تقول: زيد يُضْرَبُ سوطًا[٤].

وعرفه الدكتور فاضل السامرائي بأنه: "ما دل على الحدث والحدوث وذات المفعول كمقتول ومأمور"[٥].

ولا فائدة في ذكر الحدوث في تعريفه لتمام التعريف بدونه[٦]؛ لأنه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله غيره حتى يذكر لأجل الاحتراز به عن شيء آخر[٧].

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف ص٥٩، وشرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣٨، وشرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني ص٣٤.

(٢) الكتاب ١/ ١٠٩، وينظر المفصل ص٢٢٤ وشرحه لابن يعيش ٦/ ٨٠، والنجاح التالي تلو المراح ص٢٣٣.

(٣) السابق ٤/ ٣٤٨ بتصرف يسير .

(٤) المقتضب ٢/ ١١٧- ١١٨ بحذف يسير، وينظر البديع لابن الأثير جـ١ م٢ ص٥٠٥.

(٥) معاني الأبنية العربية ص٥٢.

(٦) ينظر شرح الفريد ص٣٤٠.

(٧) ينظر: الأصول ١/ ١٥٩.

ويرى الرضي أن اسم المفعول سُمي بذلك "مع أن اسم المفعــول في الحقيقة هو المصدر، إذ المراد المفعول به الضرب أي أوقعته عليه، لكنه حُذف حرف الجار فصار الضمير مرفوعًــا فاســتتر؛ لأن الجــار والمجرور كان مفعول ما لم يُسَمّ فاعله"(١).

ولا يعترض على الرضي في قوله بأن المصــدر هــو المفعــول حقيقة، فقد صرح بذلك سيبويه(٢) وغيره(٣)، فهو الذي يحدثــه الفاعــل، فمعنى قولك: قام زيد، وفعل زيد قيامًا سواء، وإذا قلت: ضربت فإنمــا معناه أحدثت ضربًا وفعلت ضربًا، فهو المفعول الصحيح(٤).

وإنما يعترض عليه في تقييده اسم المفعول بالجار والمجرور "به" المحذوف؛ لأن اسم المفعول يجري مجرى فعل لم يُسَمّ فاعله، أما اســم المفعول به فهو "ما كان محلاً لفعل الفاعــل خاصــة نحــو: ضــربت زيدًا"(٥)، فلا يحتاج اسم المفعول إلى التقييد بــ"به" لا ظاهرًا ولا مقدرًا.

(١) ينظر: حاشية يس على التصريح ٢/ ٧١.
(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٠٣.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٩٥.
(٤) ينظر: المقتضب ١/ ٢١٢، و٢/ ٢١٨، والأصول ١/ ١٥٩، و١٦٩، وشــرح المفصــل ١/ ١١٠.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٦٦.

المبحث الأول

صيغة مفعول بين القدامى والمحدثين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

صيغة مفعول عند القدماء

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: بناء مفعول من الثلاثي صحيح العين واللام:

ذهب النحاة القدامى إلى أن أصل مفعول هو: "مُفْعَل"؛ ليكون جاريًا على مضارعه الذي بمعناه، وهو الفعل المبني للمفعول.

يقول الزمخشري: "اسم المفعول: هو الجاري على "يُفْعَل" من فعله، نحو: مضروب، لأن أصله: "مُفْعَل"[(١)].

ولكنهم عدلوا إلى: مفعول؛ لئلا يلتبس باسم المفعول مما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: مُكرَم، ومُضرَب من أكرم وأضرب.

يقول ابن الحاجب: "وإنما غُيِّر إلى لفظ مفعول؛ لأنه لو بقي "مُفْعَل" لم يُعلم أهو اسم مفعول لـ"أفْعل" أو لـ"فَعَل"، فغيروا مفعول "فَعَل" ليتبيّن"[(٢)].

وإنما كان الثلاثي أولى بالتغيير لأمرين:

أحدهما: ذكره ابن الحاجب وهو: "لقلة حروفه في التقدير، بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديرًا، إذ أصل قولك: مُكرَم: مؤكرم باتفاق"[(٣)].

---

(١) المفصل ٢٢٤، وينظر الكناش في النحو ١/ ٢٧٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٤، وينظر النجاح التالي تلو المراح ص ٢٣٣- ٢٣٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٠٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٤، وينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٠٨، والأشباه والنظائر ٢/ ٣١٥.

الآخر: ذكره الرضي وهو: الحمل على التغيير في اسم الفاعل؛ إذ يقول "فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل؛ لأنه وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في [اسم] الفاعل، ولا الحركات في أكثرها كحركاته، نحو: ينصر فهو ناصر، ويحمد فهو حامد"(١).

وقد حدث في صيغة "يُفْعَل" التي بُني منها اسم المفعول ثلاث تغييرات هي:

١ - إبدال حرف المضارعة ميمًا مفتوحة.

واُختيرت الميم حتى لا يلتبس الاسم بالفعل، ولكون مخرج الميم قريبًا من مخرج الواو.

يقول ابن يعيش: "وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل"(٢).

ويقول السغناقي: "فاختير الميم لتعذر زيادة حروف العلة، إذ في زيادتها يلزم الالتباس بينه وبين المستقبل، وقرب الميم من الواو في كونهما شفويين"(٣).

فعلة اختيار الميم تعذر زيادة أحرف العلة؛ لأن الواو لا تزاد أولاً، والياء والألف يوقعان في التباس اسم المفعول بالمضارع، ولكون مخرج الميم قريبًا من مخرج الواو لأنهما من الشفتين(٤).

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٠٣- ٢٠٤.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٨٠.

(٣) النجاح التالي تلو المراح ص٢٣١.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٩.

وأما فتح الميم ففيه قولان:

أحدهما: أنه للتخفيف لما زادوا واوًا، قاله ابن الحاجب، ووضحه الرضي فقال: "ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليل كمُغْرُود[١] ومُمْلُول[٢] وعُصْفُور"[٣].

الآخر: ذكره السغناقي وهو: "حتى لا يلتبس بمفعول باب الإفعال في نحو: مُكرَم من الإكرام"[٤].

ويعترض على هذا القول بأنه لا التباس بين اسم المفعول من الثلاثي واسم المفعول من الرباعي حتى يكون فتح الميم علة للتفريق بينهما، وذلك لزيادة الواو في مفعول بخلاف مُفْعَل.

٢- ضم ما قبل الآخر حتى لا يلتبس باسم المكان[٥].

يقول السغناقي: "وضم الراء [يعني من مَضْرب] لئلا يقع الالتباس بينه وبين اسم الموضع، كما في المَخْدَع[٦] فصار مَضْرُوب بضم الراء"[٧].

٣- زيادة الواو إشباعًا لضمة العين، لئلا يكون اسم المفعول على مثال مرفوض في كلامهم وهو "مَفْعُل"[٨].

---

(١) المُغْرد: ضرب من الكمأة (اللسان: غ ر د)، وينظر حاشية شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٤.

(٢) المُمْلُل: هو الذي يُكحَل به البصر (اللسان: م ي ل)، وينظر حاشية شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٤.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٠٤.

(٤) النجاح التالي تلو المراح ص٢٣٣.

(٥) ينظر التصريح ١/ ٧٩.

(٦) الخَدْع: إخفاء الشيء، وبه سُمِّي المِخْدَع، وهو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير، وتضم ميمه وتفتح (اللسان: خ د ع).

(٧) النجاح التالي تلو المراح ص٢٣٤.

(٨) ينظر: حاشية العصام على شرح الشافية في التصريف لنقرة كار ص١٧٩.

يقول الجرجاني: "والواو إنما زيدت إشباعًا للضــمة قصــدًا؛ لأن يخرج من المثال المتروك وهو "مَفْعُل"[١]"[٢].

وفي دلالة الواو – مع كونها للإشباع- على معنى اسم المفعول قولان:

أحدهما: أن الميم هي علم المفعولية دون الواو[٣]، فإنهــا زائــدة، وهو ما اُحتج به للخليل وسيبويه في حذف واو مفعول من معتل العــين في نحو: مقول ومبيع كما سيأتي[٤].

يقول نقرة كار: "علامة اسم المفعول المــيم دون الــواو، ولــذلك استمر زيادتها في الثلاثي المجرد وغيره"[٥].

وعلى الرغم من أن ابن يعيش صرح بأن الواو كالمدة التي تنشــأ للإشباع لا اعتداد بها، فهي كالياء في الدراهيم ونحوه، فإنه رجع وقال: "أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي"[٦].

وفي هذا من التناقض ما لا يخفى، إذ كيف لا يعتد بها ثم يــؤتى بها للفرق، وكذلك يعترض عليه بأن الفرق واضح بين اســم المفعــول الثلاثي واسم المفعول الربــاعي؛ لأن الأول مفتــوح المــيم، والثــاني مضمومها، فلا علاقة للإتيان بالواو في التفريق بينهما.

---

(١) تشكيل هذا الوزن في النص "مَفُعّل" والصواب ما ذكرته.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٨، وينظر التصريح ١/ ٧٩.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٩.

(٤) ينظر: ص ، وراجع المقتضب للمبرد ١/ ٢٣٨، والمقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٨، ١٤٠٩.

(٥) شرح الشافية ص١٧٩.

(٦) شرح المفصل ٦/ ٨٠.

الثاني: أن الواو تدل على معنى المفعولية مع الميم، وهو ما اُحتج به للكسائي والأخفش في بقاء الواو وحذف العين من معتل العين كما سيأتي[١].

ويقول ابن جني: "وكذلك ميم مفعول؛ جعلت واو مفعول وإن كانت للمد دليلة على معنى اسم المفعول، ولولا الميم لم تكن إلا للمد، كفعول وفعال ونحو ذلك"[٢] وقال أيضًا: "تستفيد بميم مفعول وواوه معنى مخصوصًا، وهو إفادة اسم المفعول"[٣].

وصرح ابن الشجري بأنهما مشتركان في الدلالة على معنى اسم المفعول، ولكن دلالة الميم أقوى، حيث يقول: "واو مفعول ليست وحدها دالة على وضعه للمفعول، ولكنها والميم مشتركان في ذلك، ودلالة الميم أقوى من دلالتها عليه، ألا تراها تنفرد بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة، نحو: مُخرج ومُدحرج ومُستخرج، وليست الواو كذلك"[٤].

المسألة الثانية: بناء مفعول من الثلاثي معتل العين واللام:

أولاً: بناء مفعول من الثلاثي معتل العين:

اعتلال العين أن تكون ياءً أو واوًا في تصرف الكلمة، فإن كانت واوًا ظهرت الواو في اسم المفعول، نحو: مقول ومصوغ؛ لأنه من القول والصوغ، وإن كانت ياءً ظهرت الياء في اسم المفعول، نحو: مبيع ومعيب ومسير به، لأنه من البيع والعيب والسير[٥].

---

(١) ينظر ص ، وراجع المقتصد في شرح التكملة ص١٤١١، والممتع الكبير ص٢٩٧.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٨٣.

(٣) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٣١٦ المجلس الحادي والثلاثون.

(٥) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٢، والمقتضب لابن جني ص٩٤، و المقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٧.

يقول سيبويه: "ويعتل مفعول منهما كما اعتل فُعِــل، لأن الاســم على فُعِل مفعول"[١].

وقد اتفقت كلمة النحاة القدماء على أن أصل صيغة مفعول مــن الثلاثي معتل العين هو (مفعول) على قياس الصحيح[٢].

يقول ابن عصفور: "اسم المفعول لا يأتي أبدًا من الفعل الثلاثي إلا على وزن مفعول، فإذا أعللته عُلم أنه مغيّر من ذلك"[٣].

فأصل مقول ومبيع، هو مَقْوُول، ومَبْيُوع، ثم تُنقل حركــة العــين إلى الساكن الصحيح قبلها، فيصير مَقُوول، ومَبُيوع، فيجتمــع ســاكنان، واو مفعــول والعين، فيحذف إحدى الساكنين، وفي أيهما أولى بالحــذف رأيان للنحاة:

أحدهما: أن المحذوف هو واو مفعول.

وهو ما نُسب للخليل[٤]، وصرح به سيبويه حيث يقــول: "تقــول: مَزُورٌ ومَصوغٌ، وإنما كان الأصل مَزْوُورٌ، فأسكنوا الواو الأولى، كمــا أسكنوا في يَفْعَل وفَعَل، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان. وتقول في الياء: مَبِيعٌ ومَهِيبٌ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتهــا تابعــة فــي

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٨، وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥، والأمــالي الشــجرية ١/ ٣١٤.

(٢) انظر: الممتع الكبير ص٢٩٦.

(٣) الممتع الكبير ص٢٩٦.

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد ١/ ٢٣٨، والمنصــف ١/ ٢٨٧، ٢٨٨، وشــرح كتــاب ســيبويه للسيرافي ٥/ ٥٤٥، وشرح المفصل ١٠/ ٦٦، وارتشاف الضرب ١/٣٠٧.

بِيض، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضَمة"[١].

ووزن معتل العين بالواو بعد حذف واو مفعول كما في نحو: مقول هو مَفُعْل، وأما معتل العين بالياء فإنه بعد حذف الواو، تُقلب الضمة قبل العين كسرة، لتصح الياء كما في نحو: مَبِيع، ووزنها مَفِعْل[٢].

واحتُج لهذا الرأي بما يلي:

١- أن الزائد أولى بالحذف من حرف أصلي[٣]، وحذف الزائد لا يخل بأصل التركيب، والمحافظة على الأصول أولى[٤].

٢- أن الميم في أوله يدل على أنه اسم مفعول[٥]، فتحذف واو مفعول لأنه لا يتعلق بها كبير معنى[٦]، كما أنها إذا حُذفت بقيت الميم تدل على مفعول[٧].

٣- أن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرك الآخر منهما، نحو: ردّ، فكذا يحذف الآخر منهما[٨]، وليس الساكنان هنا من كلمتين فيحذف الأول كما يحرك الأول منهما[٩].

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص ١٤٠٨، ١٤١٠- ١٤١١.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد ١/ ٢٣٨، والمنصف ١/ ٢٨٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٩/ ٣٢٧.

(٥) ينظر: المنصف ١/ ٢٩١.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٨.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٩/ ٣٣٨.

(٨) ينظر: المنصف ١/ ٢٩٠، والممتع الكبير ٢٨٩٧، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٢٩.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٩/ ٣٣٨.

٤- أن واو مفعول أقرب إلى الطرف فحذفها أسهل[١]؛ لأن الطرف محل التغيير غالبًا، فالأقرب إليه أشبه به[٢].

٥- أنهم قالوا: مشيب في مشوب، فأصله واو، لأنه من "شبت الشيء أشوبه إذا خلطته بغيره، فلو كانت الواو في "مشوب" واو مفعول لما جاز أن تقول فيه مشيب، لأن واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة، نحو: رُمي فهو مرميّ، وقُضي فهو مَقْضيٌّ، لكن الواو في "مشوب" عين الفعل فقلبت ياء"[٣].

وحكى سيبويه: غار منيل[٤]، أي: ينال ما فيه[٥]، وحُكي أيضًا: أرض مَميت عليها، يريدون مموت عليها؛ لأنه من الموت[٦].

٦- أن الحروف التي هي أصول قد يُحذف بعضها لدلالة ما يبقى منها عليه، فإذا استجيز ذلك في الأصول كان في الزيادة أجوز، ألا ترى أنهم قالوا: اسطاع، يسطيع، فحذفوا إحدى الزيادتين واستجازوا حذفها وكانت الباقية تدل عليها، وهما جميعًا زيدا لمعنى، كما أن الميم والواو في مفعول زيدا لمعنى[٧].

---

(١) ينظر: الممتع الكبير ص٢٩٧، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٣٩.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٢.

(٣) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٨، والمقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٨، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٣.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٤٨، وانظر المنصف ١/ ٢٨٩.

(٥) ينظر: المقتضب لابن جني ص٩٧.

(٦) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٩، والمقتضب لابن جني ص٩٨.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٩/ ٣٤٠.

٧- أنك إذا قلت: "مقول" لم يكن في اللفظ دليل على أن الواو واو المفعول، وإنما ذلك شيء تقدره، ولو كان يفهم من اللفظ لم يقع فيه خلاف[١].

٨- أن الباقي في نحو: مبيع ياء، ولو كانت واو "مفعول" لكانت "مبوع"[٢].

الرأي الآخر: أن المحذوف هو عين الفعل، وهو ما نُسب للكسائي[٣]، والأخفش[٤]، وصرح المازني بأنه الأقيس[٥].

وعليه يبقى معتل العين بالواو نحو: مقول على حاله، ووزنه "مَفُول"[٦]، وتُكسر الفاء من ذوات الياء نحو: مبيع، فتقلب واو مفعول ياء للكسرة قبلها، قصدًا إلى الفرق بين ذوات الياء وذوات الواو"[٧] ووزنه: مَفِيل[٨].

ومما يحتج به لهذا الرأي:

١- أن واو "مفعول" جاءت لمعنى، وهو المد[٩]، أو شاركت الميم في الدلالة على معنى المفعولية[١٠]، ففُضّلت على الأصل واختير

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٩.

(٢) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٧، ودقائق التصريف ص٢٧٢، وشرح المفصل ٦٧/١٠.

(٣) ينظر: دقائق التصريف ص٢٧٣.

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد ١/ ٢٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥، والمنصف ١/ ١٨٧، والمقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٩.

(٥) المنصف ١/ ٢٨٨، ٢٩١، وينظر دقائق التصريف ص٢٧٣.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص١٤٠٩، والأمالي الشجرية المجلس الحادي والثلاثون ١/ ٣١٤.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص١٤١٠- ١٤١١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٢.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري، المجلس الحادي والثلاثون١/ ٣١٥.

(٩) المنصف ١/ ٢٨٩.

(١٠) المقتصد في شرح التكملة ص١٤١١.

ثباتها، حيث إن الأصل وهو العين لم تأت لمعنى، وحذف ما لا معنى له أسهل[١]، كما في نحو: "مررت بقاضٍ"، حيث حذفت الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصَّرف[٢]، وكذلك حذفوا الأصل وأبقوا الزيادة لما كانت لمعنى، فقالوا: "تَقَى" في اتَّقَى؛ فحذفوا التاء الأصلية وأبقوا تاء "افتعل".

والجواب عن ذلك: "أن الذي حمل على ذلك كون الزيادة منفردة"[٣].

٢- أن هذه العين قد اعتلَّت في "قال، وباع، وقيل، وبيع" وفي أصل "مبيع، ومقول" فكما أُعلت بالإسكان والقلب، كذلك أعلت أيضًا بالحذف، وواو "مفعول" لم تنقلب من شيء ولم تعتل في الفعل فكان تركها وحذف المعتل أوجب[٤].

٣- أن العين في "مقول، ومبيع" قد حذفت في قولهم: "قل، وبع" ونحو ذلك: فكما حذفت في غير هذا الموضع، كذلك حذفت هنا[٥].

٤- أن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول نحو: "خفْ، وقُل، وبِع" لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى، نحو التنوين في "غازٍ" ونحوه[٦].

٥- أن العين قد أعلت بالقلب مع ألف فاعل نحو: قائم، كذلك تُعل بالحذف مع واو مفعول[٧].

---

(١) الممتع الكبير ص٢٩٧.

(٢) المنصف ١/ ١٨٩.

(٣) الممتع الكبير ص١٩٨، والمقاصد الشافية ٣٤١/٩، وتمهيد القواعد٥١٧٣/١٠.

(٤) ينظر: المنصف ١/ ٢٩٠، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٤.

(٥) ينظر: المنصف ١/ ٢٩٠، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٤.

(٦) السابق ١/ ٢٩٠- ٢٩١.

(٧) ينظر: المنصف ١/ ٢٩١.

٦- أن الزيادة التي لمعنى إذا كانت معها زيادة أخرى فإنهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة، والمعنى يقع بمجموعهما، فلا يجوز أن تُحذف واحدة منهما، كما لا يجوز أن تُحذف الزيادة الواحدة؛ نحو زيادتي: "سكران": إذا رُخّم اسم رَجل.

ورُد بأن الزيادتين لا تجريان مجرى الزيادة الواحدة، بل يجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى لتدل على المحذوفة، كما في نحو اسطاع يسطيع، فحُذفت إحدى الزيادتين وهي التاء، وبقيت السين، وهما جميعًا زيدا لمعنى(١).

٧- أن المحذوف من نحو: مبيع لو كان واو مفعول لالتبس اسم الفاعل بالمصدر الذي على مَفِعْل، نحو: مقيل ومحيص(٢).

فلهذه العلل المتكافئة قال المازني: وكلا الوجهين حسن جميل(٣).

والأولى كما قال الجرجاني: "أن تجعل الواو مقول والياء في مبيع عينين، فيدل الأصل على الأصل لا أن تقدر سقوط العين، ثم تجيء فتغير واو مفعول زاعمًا أني أجعله دليلاً على أن عين الفعل ياء"(٤).

هذا ويجوز تصحيح عين "مفعول" فيما كان من الياء، نحو: مبيوع ومزيوت، وهي لغة بني تميم(٥).

---

(١) ينظر: الممتع الكبير ص٢٩٨.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٤.

(٣) المنصف ١/ ٢٨٨، و٢٩١.

(٤) المقتصد في شرح التكملة ١٤١١.

(٥) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، والمقتضب لابن جني ص١٠٣، والخصائص١/ ٢٦١، ودقائق التصريف ص٢٧١، والممتع الكبير ص٣٠٠، وشرح الشافية ٣/ ١٤٩، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٧، والتصريح ٢/ ٣٩٥، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٤/ ٣٢٥.

حكى ذلك سيبويه غير معزو فقال: "وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع فشبهوها بصيود وغيور، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز"(١).

يعني أنهم شبهوا مخيوط بصيود في ضم الياء وترك الإعلال، ولو كانت هذه الياء بعد ألف لهمزت كما همزت في بائع ونحوه(٢).

وجعله المبرد جائزًا للضرورة ولم يقل إنه لغة لبعض العرب(٣).

وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول؛ لأنه وإن كان جاريًا على الفعل فإنه ليس على وزن المضارع، بخلاف اسم الفاعل كما في نحو قائم وضارب، فإنه على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعدّة لذلك لم يكن إلا معتلاً(٤).

يقول الفارسي: "وإنما صح مفعول فيما صح فيه، لأنه ليس على حركات الفعل وسكونه كاسم الفاعل"(٥).

ومعنى ذلك: أن ضاربًا على وزن يَضْرب لفظًا وتقديرًا، ومضروب على وزن يُضْرب في التقدير؛ لأنه يُعتقد فيه مُضْرَب، وليس الموازنة في اللفظ، فلما كانت مشاكلة اسم الفاعل للفعل الذي هو الأصل في الإعلال أقوى من مشاكلة المفعول كان إعلاله ألزم، فلم يقل: قاوُم وبايع بياء صريحة كما قيل: مبيوع، وأقوى من هذا أن الإعلال في اسم الفاعل يؤدي إلى الإبدال، وفي اسم المفعول إلى الحذف، فالحذف أغلظ من البدل، فلما كان كذلك جاء التصحيح في المفعول إذ

(١) الكتاب٤/ ٣٤٨.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٧.
(٣) المقتضب وهامشه ١/ ٢٣٩، وينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣١.
(٤) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٤.
(٥) التكملة ص٢٥٦.

كان تغييره قد قَوِي، ولم يجئ في اسم الفاعل إذ لم يكن حذف منه شيء[١].

ومما ورد منه ما سمعه أبو عمرو بن العلاء في شعر العرب:

وكَأَنَّهـــا تُفَاحَـــةٌ مَطْيُوبَـــةٌ[٢]

وقال علقمة:

حتَّى تـذكّرَ بيْضَـاتٍ وَهيِّجَـهُ يَومُ رَذاذٍ عَليْه الرّيحُ مغْيومُ[٣]

وقالوا أيضًا: طعام مزيت، ومزيوت، ورجل مدين، ومديون، وهو واسع فاشٍ[٤].

وأما معتل العين بالواو، فإنهم لم يتموه لكراهة اجتماع واوين وضمة.

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص١٤١٤.

(٢) شطر بيت من الكامل، لا يُعلم له قائل، ولم تذكر له تتمة مع كثرة من استشهد به من النحاة، وهو من شواهد المقتضب للمبرد١/ ٢٣٩، المنصف ١/ ٢٨٦،
والمقتضب لابن جني ص١٠٤، والمقتصد في شرح التكملة ص١٤١٢، ودقائق التصريف ص٢٧٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢١، وشرح المفصل ١٠/ ٨٠، والممتع الكبير ص٣٠٠، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٨، و التصريح ٢/ ٣٩٥، واللسان (طيب)، والشاهد في قوله: (مطيوبة) حيث جاء على الأصل، والقياس أن يقول مَطيبة.

(٣) البيت من البسيط، ويروى أيضًا (الدجن) بدل (الريح)، وهو في ديوان علقمة ص٥٣، والمقتضب للمبرد ١/ ٢٣٩، والمنصف ١/ ٢٨٦، والمقتضب لابن جني ص١٠٥، ودقائق التصريف ص٢٧٢، والمقتصد في شرح التكملة ص١٤١٣، وتمهيد القواعد ١٠/٥١٧٨، والأمالي الشجرية ١/٣٢١، وشرح المفصل ١٠/٨٠، والممتع الكبير ص٣٠٠، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٨، والشاهد: قوله: "مغيوم" جاء على الأصل بدون إعلال والقياس فيه مغيم.

(٤) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٦- ٢٨٧.

يقول سيبويه: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنه يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"(١).

ومع ذلك لا يستنكر الإتمام حيث قال: "وقد جاء مفعول على الأصل، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل، قالوا: مخيوط، ولا يُستنكر أن تجئ الواو على الأصل"(٢).

وصرح المبرد بأنه غير ممتنع عند الضرورة(٣)، وبهذا يرد على ابن جني وغيره فيما نسبوه للمبرد بأنه يجيزه مخالفاً بذلك للبصريين(٤).

وقد حُكي الإتمام في نحو: مسك مدووف(٥)، وثوب مصوون، فقيل: إنه لم يسمع إلا في هذين الحرفين(٦).

وقيل: إنها لغة لبعض العرب، فعزاها الكسائي لبني يربوع، وبني عقيل، وقاس عليها(٧)، ونص ابن سيده(٨)، وابن منظور(٩) على أنها لغة

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٩.

(٢) السابق ٤/ ٣٥٥، وينظر هامش (٢) من المقتضب للمبرد ١/ ٢٤٠.

(٣) المقتضب ١/ ٢٤٠- ٢٤١، وينظر: أمالي ابن الشجري مجلس الواحد والثلاثون جـ ١/ ٣٢٢.

(٤) ينظر المنصف ١/ ٢٨٥، والمقتضب لابن جني ص١٠٧، وشرح المفصل ١٠/٨٠، والممتع الكبير ص٣٠٠، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٧، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٥، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٤/ ٣٢٤.

(٥) مدوف معناه: مبلول، وقيل: مسحوق، ويقال أيضًا: أدافه، أي: خلطه. ينظر الصحاح باب الفاء فصل الدال ٤/ ١٣٦٢، واللسان (د و ف).

(٦) ينظر: ليس في كلام العرب ص١١٥، والصحاح ٤/ ١٣٦١، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٥.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٧، وشرح الشافية ٣/ ١٤٩- ١٥٠، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٦.

(٨) المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٤٣٩.

(٩) لسان العرب (د و ف).

تميمية، ولم يخصص المؤدب طائفة بعينها فذكر أن العرب تتمه مــرة، وتنقصه أخرى[١].

وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه[٢].

ولعل ما يُحتج به لجواز الإتمام أنه ليس بأثقل من سُرت سُوُورًا، وغُرت غُوُورًا، ففي "سوروا، وغوورًا" واوان وضــمتان، ولــيس فــي نحو: مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة.

وهذا الاحتجاج باطل؛ لأن نحو: سوورًا، وغوورًا شاذ، ولــو لــم يسمع لما قيل، فكذلك ما ورد من الإتمام في ذوات الواو فإنه من القلــة بحيث لايقاس عليه[٣].

(١) دقائق التصريف ص٢٧٠.

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٩٩- ١٠٠، والمقتضب لابن جني، ص١٠٦.

(٣) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٥، والممتع ص٣٠١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٧٩.

المسألة الثالثة: بناء مفعول من الثلاثي معتل اللام:

يأتي اسم المفعول من الثلاثي معتل اللام علــى مفعــول أيضًــا كالصحيح.

فإن كانت اللام ياء قلت واو مفعول ياء، وأُدغمت في اليــاء، ثــم قلبت الضمة كسرة، نحو: رمى فهو مرمــي، وقضــى فهــو مقضــي، والأصل مرموي ومقضوي(١).

أما إذا كانت اللام واوًا فهو على ثلاثة أقسام(٢):

١- ما يختار تصحيح اسم مفعوله، وهو كل فعل واوي الــلام مفتــوح العين، فتدغم الواو في واو اسم المفعول، نحو: غزا فهــو مَغْــزُو وأصله مَغْزُوو، ودعا فهو مَدْعُو وأصله مَدْعُوو(٣).

وإنما صحت الواو لسكون ما قبلها(٤)، وحملا على فعل الفاعــل(٥) فإنه لم يعل بقلب واو ياءً وأنه قلبت ألفًا(٦).

وهذا هو الوجه كما قال سيبويه(٧)، وصرح المبرد بأنه المجتمــع عليه(٨).

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد ١/ ٣١٦، ودقائق التصريف ص٣٠٩، ومنهج السالك ٤/٣٢٦.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٤/ ٣٢٧.

(٣) ينظر دقائق التصريف ص٣٠٩، وحاشية الصبان ٤/ ٣٢٧.

(٤) ينظر: المقتضب ١/ ٣٢٣.

(٥) التصريح ٢/ ٣٨٢، ومنهج السالك ٤/ ٣٢٥.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٤/ ٣٢٥.

(٧) الكتاب ٤/ ٣٨٤.

(٨) المقتضب ١/ ٣٢٣.

ويجوز الإعلال فيُقال: مغزيٌّ، وهي عربية كثيرة كما قال سيبويه[١]، ونصّ المبرد على أنه ليس بوجه[٢]، وحُكي عن الفراء أنه قال: استكره هذه اللغة[٣]، وصرح ابن هشام بشذوذه[٤].

ويُروى بالوجهين قوله:

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُيًّا عَلَيه وعَادِيَا[٥]

فأنشده المازني: معدوًا بالتصحيح، وأنشده غيره معديًا بالإعلال[٦].

وعلى ذلك قالوا: أرض مَسْنِيَّة[٧]، والمختار مَسْنُوَّة؛ لأن أصلها الواو[٨].

واختُلف في علة الإعلال فذكر سيبويه أنهم شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدِلٍ[٩]، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في أدلٍ[١٠].

---

(١) الكتاب٤/ ٣٨٤.

(٢) المقتضب ١/ ٣٢٣.

(٣) دقائق التصريف ص٣١١.

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٣٣١، وانظر التصريح ٢/ ٣٨٢، وحاشية الصبان٤/ ٣٢٥.

(٥) البيت من الطويل، وقائله عبد يغوث الحارثي، وهو من شواهد الكتاب ٤/ ٣٨٥، والمنصف ١/ ١١٨، ٢/ ١٢٢، والمحتسب ٢/ ٢٠٧، وشرح شواهد الشافية ٤٠٠- ٤٠١، وشرح المفصل ٥/ ٣٦، و ١٠/٢٢، ١١٠، والتصريح ٢/ ٣٨٢، ومنهج السالك٤/ ٣٢٦.
والشاهد في (معديا) حيث جاء على الإعلال، فقلبت الواو ياءً، وأصله: معدوّ.

(٦) ينظر: شرح المفصل١٠/٢٢، والتصريح ٢/ ٣٨٢، ومنهج السالك ٤/ ٣٢٦.

(٧) يقال: سناها الغيث يسنوها يعني سقاها، ينظر اللسان (سنا).

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٨٥، والمقتضب١/ ٣٢٥.

(٩) السابق ٤/ ٣٨٤.

(١٠) السابق نفس الجزء والصفحة.

وقيل: أُعل حملاً على فعل المفعول وهو عُدِي وغُزِي[١].

٢- ما يُختار إعلال اسم مفعوله، وهو مكسور العين غير واويها، نحو: مَرْضِيّ، فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح؛ لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالتي بنائه للفاعل وللمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له، ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح، فقال تعالى: ﴿ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرۡضِيَّةً ﴾[٢]،[٣].

وقالوا: مرضوّ، فجاءوا به على الأصل والقياس كما قال سيبويه[٤]، حيث ظهرت الواو في (الرضوان) فعُلم أنها من الواو[٥]، ونصّ الفراء على أن مرضوّ لغة أهل الحجاز[٦].

٣- ما يتعين إعلال اسم مفعوله، وهو مكسور العين واويها كـ"قَوِي" فهو "مقوِيّ"، والأصل مقووو بثلاث واوات[٧]، فاستثقل اجتماعها في الطرف مع الضمة فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياء[٨].

---

(١) ينظر: منهج السالك ٤/ ٣٢٦.
(٢) سورة الفجر من آية ٢٨.
(٣) ينظر: منهج السالك ٤/ ٣٢٦.
(٤) الكتاب ٤/ ٣٨٥.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٠، ودقائق التصريف ص٣١١، ومنهج السالك٤/ ٣٢٦.
(٦) معاني القرآن ٢/ ١٧٠.
(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠٧.
(٨) ينظر: منهج السالك ٤/ ٣٢٧.

المسألة الرابعة: بناء مفعول من غير الثلاثي:

اسم المفعول من غير الثلاثي موافق لبنية اسم الفاعل، لا فرق بينهما إلا في فتح ما قبل الآخر الذي كان في اسم الفاعل مكسورًا، نحو: منطلَق، مدحرَج، مستخرَج[١].

يقول سيبويه: "ويكون الفاعل منه [يعني من الأفعال المزيدة] على مُنْفَعِل ومفعوله مُنْفَعَل، إلا أن الميم مضمومة"[٢].

ويقول ابن الحاجب: "و[صيغته] من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه إلا في فتح ما قبل الآخر؛ لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله، أعني المضارع المبني للمفعول[٣].

فعلة فتح ما قبل آخره أنه يجري مجرى الفعل المضارع المبني للمفعول الذي يعمل عمله، وهو مفتوح ما قبل آخره.

وقد يكون فتح ما قبل آخره مقدرًا، كما في نحو: مُحْمَرّ، ومُخْتَار، فهما موافقان في اللفظ لاسم الفاعل، ولكنهما مختلفان في التقدير. فاسم الفاعل في التقدير: مُحْمَرِر، ومُخْتَيِر، واسم المفعول مُحْمَرَر، ومُخْتَيَر[٤].

وقد يأتي اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن مفعول، نحو: "أزكمه الله" فهو مزكوم، و"أحمَّه" فهو "محموم"، و"أجَنَّه"فهو مجنون[٥]، وكان القياس أن يكون على مثال "مُفْعَل" كما صرح أبو عبيد[٦].

ونص أبو الفداء على أنه شاذ[٧].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي٢/ ٢٠٤، والكناش ١/ ٢٧٤، والمقاصد الشافية ٣٨٣/٤، والتصريح ٨٠/٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٨٣، وانظر الجمل للزجاجي ص٣٠٠.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٠٤، وينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٨٣٨/٣.

(٤) ينظر الكناش ٢/ ٢٧٥، وحاشية الصبان ٢/ ٣١٥.

(٥) ينظر غريب الحديث ٥/ ٣٠١- ٣٠٢، والكناش ١/ ٢٧٤، وحاشية الصبان ٣١٥/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد.

(٦) غريب الحديث ٥/ ٣٠٢.

(٧) الكناش ١/ ٢٧٤.

المسألة الخامسة: صيغ أخرى للدلالة على مفعول:

ورد في اللغة صيغ متعددة تدل على مفعول، ولكن مع تعددها اقتصر بعض العلماء على أربعة منها في حديثهم عن اسم المفعول، كما أنها تُعد عندهم شاذة، أو نائبة عن مفعول وغير مقيسة.

يقول عبد القاهر: "وشُذَّ قتيل، ونَفَض[١]، وذِبْح، وهُزْأَه[٢] بالتسكين"[٣].

ويقول ابن مالك: "وقد ينوب عن مفعول فِعْل أو فَعَل[٤] أو فُعْلة أو فعيل، وهو مع كثرته مقصور على السماع. وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، وقد يُصاغ المفعولية من أفعل"[٥].

فمما جاء على فِعْل: ذِبْح، وطِرْح، وطِحْن، بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾[٧] "فـ"رئيا" المنظر والهيئة، فِعْل بمعنى مفعول"[٨].

وما جاء على فَعَل نحو: قَبَض، ولَفَظ، ولَقَط، بمعنى مقبوض، وملفوظ، وملقوط[٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾[١٠]، فـ"سكن" فَعَل بمعنى مفعول أي مسكون إليه"[١١].

---

(١) ما تساقط من الورق أو الثمر، ينظر اللسان (نفض).

(٢) هُزْأة بالتسكين: أي يُهزأ به، وبالفتح يهزأ بالناس، ينظر اللسان (هزأ).

(٣) المفتاح في الصرف ص٥٩.

(٤) في الكتاب المحقق فَعْل بتسكين العين وصوابها بالفتح كما في حاشية الصبان ٣١٦/٢.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٨٧- ٨٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٨٨/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٠٨.

(٧) مريم من آية ٧٤.

(٨) ينظر: الكشاف ٣/ ٢٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢ ج٣ ص٣٦٨.

(٩) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٠٨، وحاشية الصبان٢/ ٣١٦.

(١٠) من آية ٩٦ من سورة الأنعام.

(١١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٨٦، ودراسات لأسلوب القرآن ق٢ ج٣ ص١٧٣.

وما جاء على فُعْلة نحو: أُكْلة، ولُقْمة، وغُرْفة، بمعنى مأكول وملقوم ومغروف[١].

وأكثر هذه الصيغ استعمالاً بمعنى مفعول هي صيغة فعيل، وقد جاءت من الثلاثي نحو: قتيل، وأسير، ودهين، ودقيق، بمعنى مقتول، ومأمور، ومدهون، ومدقوق[٢]، وجاءت أيضًا من غير الثلاثي، من ذلك قولهم: أعقدت العسل فهو عقيد، وأعلّ الله فلانًا فهو عليل أي معل[٣].

وهو مع كثرته مقصور على السماع كما قال ابن مالك[٤]، وقيل: إنه مقيس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، كما مُثّل، فإن كان له فعيل بمعنى فاعل لم يُقَس فيه، نحو: عليم وقدير، لا يجوز أن يكونا بمعنى معلوم ومقدور[٥].

وهناك عدة فروق بين صيغة "فعيل" بمعنى مفعول وصيغة "مفعول" وهي[٦]:

١- لا يطلق وصف بـ(فعيل) إلا إذا اتصف به صاحبه، فلا يُقال أسير إلا إذا أُسر، ولا جريح إلا إذا جُرح، في حين أن مفعولاً قد يطلق على ماتصف به صاحبه أو لم يتصف بمعنى أنه سيتصف به، فقد تطلق كلمة مقتول على من لم يقتل بمعنى أنه سيقتل.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٨٨، والمساعد ٢/ ٢٠٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل٣/ ٨٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٨٥، وقد استخرج أحد الباحثين ما يزيد عن مائة وعشرين مادة لغوية لفعيل بمعنى مفعول من لسان العرب (ينظر أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، ص١٠٤- ١٠٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل٣/٨٨، والساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٠٨، وحاشية الصبان ٢/ ٣١٦.

(٤) شرح التسهيل٣/ ٨٧، ٨٨.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد٢/ ٢٠٩.

(٦) ينظر: معاني الأبنية العربية ص٥٣- ٥٦.

يقول سيبويه: "وتقول شاة رمــيّ إذا أردت أن تخبــر أنــه قــد رُميت"[١].

٢- أن الوصف بــ(فعيل) أشد وأبلغ من مفعول، فــالمجروح جرحًــا صغيرًا أو بالغًا يصح أن يسمى مجروحًا، ولا يقال جــريح إلا إذا كان جرحه بالغًا، ومثله المكسور والكسير.

يقول ابن هشام: "وأقيم فعيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه، ولهــذا لا يقال لمن جرح في أنملته جريح، ويقال له: مجروح"[٢].

٣- أن صيغة (فعيل) بمعنى مفعول تدل على الثبوت أو علــى معنــى قريب من الثبوت، بخلاف صيغة (مفعول) الدالة علــى الحــدوث فنقول: (هو محمود) و(هو حميد)، فــ(حميد) أبلغ من (محمــود)؛ لأن حميدًا يدل على أن صفة الحمد له ثابتة. وكــذا (الــرجيم) أي الذي يستحق أن يرجم على وجه الثبوت[٣].

هذا وقد وردت صيغ أخرى تدل على معنى مفعول متنــاثرة فــي كتب اللغة والتفسير، وقد جمعها أحد البــاحثين فــي دراســة منفصــلة وأوصلها إلى خمس وعشرين صيغة[٤]، ولضيق صفحات هــذا البحــث عن استيعاب تفاصيل كل الصيغ سأقتصر على ذكر بعضــها بإيجــاز، معتمدة على إحالة التفصيل وكذلك سائر الصيغ إلى تلكم الدراسة.

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٨، وينظر دقائق التصريف ص٩٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص١٠٢.

(٣) ينظر معاني الأبنية ص٥٣.

(٤) ينظر: العدول عن صيغة اسم المفعول ودلالاته في التعبير القرآني، إعداد: م.د/عبد الناصر هاشم محمد الهيتي، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب/ العدد ٣ لسنة ٢٠١٠.

فمن هذه الصيغ:

- **فَعَال:**

كما في قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ﴾(١).

يقول أبو حيان: "وشراب فعال بمعنى مفعول كطعام بمعنى مطعوم، ولا ينقاس فعال بمعنى مفعول، لا يُقال ضراب ولا قتال بمعنى مضروب ولا مقتول"(٢).

وفي اللسان: "الشراب: ما شُرب من أي نوع كان، وعلى أي حال كان"(٣).

- **فَعول:**

ومنه "زبورًا" في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴾(٤).

يقول أبو حيان: "وهو فَعول بمعنى مَفْعول كالحَلوب والرَكوب ولايطرد"(٥).

ويقول في آية سورة يس: ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾(٦) "وقرأ الجمهور (ركوبهم) وهو فَعول بمعنى مفعول كالحصور والحلوب والقذوع، وهو مما لا ينقاس"(٧).

---

(١) الأنعام من آية ٧٠.

(٢) البحر المحيط ٤/ ١٥٦، والنهر الماد بهامشه ونفس الصفحة.

(٣) مادة (شرب).

(٤) النساء من آية١٦٣.

(٥) البحر المحيط٣/ ٣٩٧.

(٦) من آية ٧٢.

(٧) البحر المحيط ٧/ ٣٤٧، ودراسات لأسلوب القرآن ق٢ جـ٣ ص٤٧٧.

- **فاعل:**

ففي "راضية" من قوله تعالى: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[١].

يقول الفراء: "فيها الرضاء، والعرب تقول: هذا ليل نـــائم، وســـر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل، وذلك أنهـــم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كـــان فعلاً مصرحًا لم يُقل ذلك فيه، لأنـــه لا يجـــوز أن تقـــول للضـــارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب، لأنه لا مدح فيه ولا ذم"[٢].

وصرح في موضع آخر "بأن أهل الحجاز أفعل لهذا من غيـــرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت"[٣].

ومنه أيضًا "آمنًا" في نحو قوله تعـــالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[٤].

يقول الرازي: "(بلدًا آمنًا) يحتمل وجهين، أحدهما: مـــأمون فيـــه كقوله تعالى: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[٥] أي مرضية، والثاني: أن يكـــون المراد أهل البلد كقوله: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٦] أي: أهلها، وهو مجاز لأن الأمن والخوف لايلحقان البلد"[٧].

---

(١) الحاقة من آية ٢١.
(٢) معاني القرآن ٣/ ١٨٢.
(٣) السابق نفس الجزء ٢٥٥.
(٤) البقرة من آية ١٢٦.
(٥) الحاقة من آية ٢١.
(٦) يوسف من آية ٨٢.
(٧) التفسير الكبير ٤/ ٥٩، وانظر البحر المحيط ١/ ٣٨٣.

وآمنا ومثلها كثير مما ورد على فاعل بمعنى مفعول[١]، يدل على أن حصر السيوطي غير سديد لما جاء منه في قولهم: تراب صاف وإنما هو مَصْفي لأن الريح صفته، وعيشة راضية بمعنى مَرْضية، وماء دافق بمعنى مَدْفُوق، وسر كاتم بمعنى مَكْتوم، وليل نائم بمعنى قد ناموا فيه[٢].

المطلب الثاني

صيغة مفعول عند المحدثين

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: بناء مفعول من الثلاثي صحيح العين واللام.

للمحدثين في صيغة "مفعول" من الثلاثي صحيح العين واللام ثلاثة آراء:

أحدها: أن الميم في أول "مفعول" بقيت كلمة مستقلة دالة على الموصولية كـ"من" و"ما".

وهو ما ذهب إليه الأستاذ جورجي زيدان، حيث يرى أن أحرف الزيادة الداخلة على الأفعال والأسماء في الاشتقاق إنما هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها[٣]، فيقول: "ومن اشتقاقات الفعل أيضًا اسم المفعول و[اسم] الفاعل واسم الآلة وجميعها إلا الثلاثي المجرد [في اسم الفاعل] يصاغ بزيادة ميم في أوله، والأصل في هذه الميم – على ما يظهر - الدلالة على الموصولية، ففي قولنا: "مُكرم" نقصد الذي يُكرِم، أو مَنْ

(١) ينظر: العدول عن صيغة اسم المفعول ص٢٨٧- ٢٨٩.

(٢) ينظر: المزهر في علوم اللغة ٢/ ٥٨.

(٣) الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية ص١٧ وهامشها.

يُكرِم، وفي "مُكرَم" نقصد الذي يُكرَم، أو مَنْ يُكرَم، فنستدل أن الميم هي بقية "مَن" الموصولة، إذ إنها كثيرًا ما وردت في العبرانية متصلة بالأفعال مجردة من النون. ويؤيد ذلك تطابقها لتلك الميم لفظًا ومعنًى بحيث يمكنها القيام مقامها تمامًا"[١].

وهذا ينطبق أيضًا على اسم مفعول من الثلاثي، نحو: مضروب، فمعناه: الذي يُضرب، أو مَنْ يُضرَب.

أما الواو من "مفعول" فقد حصلت في الغالب – على ما يرى الأستاذ جورجي زيدان بمد إحدى حركات الأصل وهي العين[٢].

الرأي الثاني: أن مفعول أصلها "فعول"، ثم زيدت عليها الميم، وهو ما ذهب إليه بعض المستشرقين.

يقول برجشتراسر: "ومفعول أصلها: فَعول، زيدت فيها الميم الكثيرة الاستعمال في هذه الأسماء [يعني في غير الثلاثي]..." [٣].

وصرح موسكاتي وآخرون بأن "العربية تزيد ميمًا - m في الصدر: مقبور maqbūr، ربما قياسًا على صيغ اسم الفاعل والمفعول من الأصول المزيدة"[٤].

وتبعهم في ذلك الدكتور أحمد علم الدين[٥] والدكتور يحي القاسم[٦]، ولكن يختلف مذهبهما في أن الدكتور أحمد علم الدين صرح

---

(١) المرجع السابق ص٤٠.

(٢) ينظر: الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية ص٤٠.

(٣) التطور النحوي للغة العربية ص١٠٤.

(٤) مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن لسباتينو موسكاتي وآخرين ص٢٤٥.

(٥) ينظر: (بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي)، مجلة البحث العلمي والتراث، جامعة أم القرى، العدد الرابع ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

(٦) ينظر: أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، ص٩١

بأنه "ربما كانت صيغة "فعول" هي الأصل في الاستعمال بدليل وجود بقايا لها [في نحو: ركوب ورسول، بمعنى مركوب ومرسول] ثم بمرور الزمن ضعف معناها على هذه الصيغة فحاولوا تقويتها بميم زائدة حتى تستعيد قوتها المعبرة فقالوا: مركوب"(١).

أما الدكتور يحي القاسم فإنه ذهب إلى أن صيغة "فعيل" هي الأصل في التعبير عن مفعول – كما سيأتي- "ولكن العربية في بداية انفصالها عن السامية الأم(٢) كانت قد استعملت أيضًا صيغة "فَعول" جنبًا إلى جنب مع بعض أخواتها الساميات(٣)؛ كاللغة الجعزية الحبشية (الإثيوبية). فوزن (فَعول) أصبح الوزن القياسي فيها مع بعض التغيرات الصوتية التي تأثرت بها الحبشة على وجه العموم إذ ورد فيه Ketūl = ومعناها قتيل، و= te kul ومعناها مغروس أو مزروع(٤)....

كما أن اللغة العبرية سارت على الطريق الذي سارت عليه الحبشية أيضًا، فاتخذت لنفسها هذا الوزن قياسًا للتعبير عن اسم

---

(١) بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي ص١٢٤.

(٢) اللغة السامية ليست إلا لغة وهمية ظن اللغويون أسبقيتها للغات الشرقية، ينظر الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية ص٩٥.

(٣) تطلق كلمة لغات سامية على جملة من اللغات التي كانت شائعة من أزمان بعيدة في بلاد آسيا وأفريقية، سواء منها ما عفت آثاره وما لا يزال باقيًا إلى الآن، وأول من استعمل هذا الاصطلاح هو العالم شلوتسر في أبحاثه وتحقيقاته في تاريخ الأمم الغابرة عام ١٧٨١م (ينظر تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون ص٢، ط أولى، مطبعة الاعتماد١٣٤٨هـ-١٩٢٩)، والسريانية- العربية الجذور والامتداد لسمير عبده ص٤٦، ط ثانية ٢٠٠٢، منشورات دار علاء الدين، سورية.

(٤) ينظر: في قواعد الساميات العبرية والسريانية والحبشية للدكتور رمضان عبد التواب ص٣٢٨، ط ثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، وراجع فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان ترجمة د/ رمضان عبد التواب ص١٢٠، ط١٣٩٧هـ=- ١٩٧٧م.

المفعول، وأجرت عليه تعديلات صوتية تناسب نظامها الصوتي الذي وصلت إليه في وقت تدوينها، فاسم المفعول فيها يصاغ من الفعل السالم المجرد على وزن

Pāūl = أي فعول، مثل: kātūb = ومعناها مكتوب...[١][٢].

وتبين له من مقارنة هذه اللغات مع اللغة العربية أن وزن (فعول) وزن أصيل في العربية، ولم يُستعمل فيها استعمالاً عابرًا، وهو أحد الخيارات التي كان من الممكن للغة العربية أن تسير فيها، غير أن العربية تركته إلا من هذه البقايا التي ظلت على حالها، وهي إشارات يستهدى بها على حركة تطور بعض الظواهر اللغوية[٣].

وعلل ترك اللغة العربية له "بأن الناطقين بالعربية أدركوا بعد قليل من استعماله أنه وزن يعاني من ازدواج الدلالة، فدلالته على صيغة المبالغة أشد قوة من دلالته على اسم المفعول... مثل: أكول وشروب وكذوب وصدوق وغيرها"[٤].

الرأي الثالث: أن صيغة (مفعول) طارئة على اللغة، وأن صيغة (فعيل) هي الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول، فهي الصيغة القياسية لهذا الباب.

وهو ما ذهب إليه الدكتور يحي القاسم واستدل على ذلك بما يلي:

١- أن اللغات السامية تخلو من هذه السابقة (الميم)، فالعبرية والحبشية اختارتا صيغة (فعول)، وأما اللغة السريانية واللغة العربية

---

(١) ينظر: في قواعد الساميات ص٤٧.

(٢) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول ص٩١- ٩٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص٩٢.

(٤) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول ص٩٢.

الجنوبية فقد اتخذتا صيغة (فعيل) للتعبير عن هذا الباب، وصيغتا (فعول) و(فعيل) ليس فيهما هذه اللاحقة وهي الميم.

٢- أن هذه الصيغة مستعملة في السريانية[١] والعربية الجنوبية للتعبير عن اسم المفعول، فالسريان يستعملونها في كتاباتهم، نحو: Ketil بمعنى مقتول، وهذه صيغة (فعيل) بتطورها الصوتي بالسريانية.

وأما اللغة العربية الجنوبية، فإما أن تكون استعملت صيغة (فعول) أو صيغة (فعيل) وذلك نحو: h̲ d̲ = أخيذ أو أسير حرب[٢]، و bdw^{c}، ومعناها قتيل[٣]، dqq[٤] ومعناها دقيق أو طحين، وغير هذه الأمثلة.

٣- استعمال صيغة فعيل في اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول، وهو ماعبّر عنه القدامى بقولهم: فعيل بمعنى مفعول[٥]، ويعود السبب في هذه التسمية إلى أن هؤلاء العلماء لم يقبلوا أن يكون لاسم المفعول أكثر من صيغة قياسية واحدة، فأي صيغة أخرى تكون تابعة لصيغة مفعول[٦].

واستطرد الدكتور يحي القاسم في ذكر استعمالات صيغة (فعيل)[٧]، كما ألحق بحثه بما يزيد عن مائة وعشرين مادة لغوية في

---

(١) ينظر: اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية ص٢٣٥ ليوسف داود الموصلي، ط الموصل ١٨٧٩، وغرامطيق اللغة الآرامية السريانية لبولس الكفرنيسي، ط بيروت ١٩٢٩، وفي قواعد الساميات ص٢٢٢.

(٢) ينظر أثر التطور التاريخي في صيغة اسم مفعول ص٩٤، وراجع: Sabaic Dictionary, P. ٣٦

(٣) السابق نفس الصفحة، Sabaic Dictionary, P. ٢٧

(٤) وهذه اللفظة كتبها الدكتور يحي القاسم dkk صوابها من Sabiac Dictionary, p. ٣٦.

(٥) وقد سبق الحديث عنها ص

(٦) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ص٩٣- ٩٤.

(٧) السابق ص٩٥- ٩٨.

لسان العرب على صيغة فعيل بمعنى مفعول[١]، مستدلاً بذلك علـــى أن صيغة (فعيل) هي التي انتهت إليها اللغة العربية في باب اسم المفعول.

ثم علل التحول عن هذه الصيغة بما يأتي:

١- ضعف صيغة (فعيل) في الأفعال المعتلة العين واللام، ففي معتـــل العين قد يجمع بين ياءين مثل: باع، بييع، أو بين ياء وواو، مثـــل: قال: قيول، وأما معتل اللام فالمعضلة فيها أشـــد، فمـــثلاً الفعـــل (قضى) إذا اجتمعت فيه ياءان يصبح: قضيي، أمـــا معتـــل الـــلام بالواو نحو: دعا إذا صغنا منه فعيل فسيصبح نظريا (دعيو)، على أنه لم تستعمل صيغة (فعيل) للتعبير عن اسم المفعول مـــن هـــذا النوع من الأفعال.

٢- دلالة صيغة (فعيل) على الصفة المشبهة، فالشكل الصوتي واحـــد بين النوعين، وعلى الرغم من أن الصفة المشـــبهة تصـــاغ مـــن اللازم بخلاف ما يصاغ على (فعيل) بمعنى مفعول، فإنه قد تتشابه الجذور كما في الجذر (قدر)، فالقدير هو القـــادر، والقـــدير هـــو المطبوخ في القدر من المرق، وعلى هذا فالصـــيغة تعـــاني مـــن الازدواجية في هذا الباب.

٣- أن صيغة (فعيل) تدل أيضًا على المبالغة، كما فـــي نحـــو علـــيم، وشهيد، وحفيظ.

٤- أن صيغة (فعيل) اُستعملت أيضًا في التعبير عن مصـــادر بعـــض الأفعال، نحو: صهل صهيلاً، ودبّ دبيبًا.

---

(١) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول ص١٠٤- ١٠٩.

وهذه الازدواجية كانت سببًا من الأسباب التي أدت إلى تخلص اللغة العربية من صيغة (فعيل)[١].

واعتمد الدكتور يحي القاسم في تعليله تطور "فعول وفعيل" إلى مفعول، ووجود الميم في هذه الصيغة الجديدة، على ما أشار إليه موسكاتي – وقد سبق ذكره- من أن الميم انتقلت إلى الثلاثي قياسًا على الأفعال غير الثلاثية[٢].

ثم فسّر هذا القياس بأنه حدث أولاً في الأفعال المعتلة العين واللام لصعوبة بناء صيغة (فعيل) منها، وهو ما جعل أمر القياس الخاطئ أمرًا ممكنًا، فالفعل (باع) يُصاغ منه اسم المفعول على فعيل نظريًا على (بييع)، وإذا صيغ على وزن (فعول) يكون (بيوع). ولما كانت هذه الصيغة لم توجد على المستوى الاستعمالي العملي، فقد قاس الناطقون هذه الأفعال على اسم المفعول (مباع) وأمثاله، وهو من الرباعي المزيد، وهذا القياس قياس خاطئ، لأن الشبه بين المقيس والمقيس عليه متوهم غير صحيح، ولذا فقد وُجدَت صيغتان لهذا القياس الجديد:

١- الصيغة الأصلية: وهي صيغة (مفعول)، وقد ظلت مستعملة إلى يومنا هذا في اللهجات المحلية، واستعملت في لهجات فصيحة، كلهجة تميم، فقيل: مبيوع، ومخيوط في معتل العين بالباء، وقيل مدووف ومصووون في معتل العين بالواو وهو شاذ، وقد سبق بيان أنها لغة لبعض العرب أيضًا[٣].

---

(١) أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول ص٩٩- ١٠٠.

(٢) ينظر ص

(٣) ينظر ص

٢- الصيغة التي حدث فيه ما يسمى بتبدلات الإعلال على شكل: معين، ومقود، ومبيع، ومدين وغيرها، وقد اتخذت الفصحى هذه الصيغة شعارًا لها(١).

ويرى الدكتور يحي القاسم أنه بعد حدوث هذا القياس الخاطئ في الأفعال المعتلة تكونت صيغتان لاسم المفعول وهما:

١- صيغة (فعيل) أو (فعول) التي تخلو من الميم للأفعال الصحيحة.

٢- صيغة (مفعول) للأفعال المعتلة.

واللغة بطبيعتها تكره كثرة الصيغ، ولذلك فقد قامت بما يسمى بطرد الباب على وتيرة واحدة، فاستعملت صيغة (مفعول) التي تصلح للصحيح والمعتل، كما أن هذه الصيغة لا تعاني من ازدواجية الدلالة، فلم تستعمل إلا في مرحلة مبكرة لتدل على مصدر بعض الأفعال، كالمعقول والميسور وغيرها من الألفاظ القليلة التي انتهى استعمالها من العربية من زمن بعيد، وأصبحت مقصورة على المعجم وعلى ما استعملت للدلالة عليه سابقًا، فلم يعد استعمالها موجودًا في الأساليب الكتابية العربية الآن(٢).

وهذا هو القول الأخير ليحي القاسم يجانبه الصواب؛ من جهتين: **الأولى:** لأن كثيرًا من المصادر جاءت على مفعول، وأقرَّ بها العلماء وعليها شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي.

---

(١) ينظر: أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول ص١٠٢.

(٢) السابق، ص١٠٣.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ. بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[١] فـ"مفتون" بمعنى الفتنة على قول[٢]، وهذا ما أكده الزمخشري بقوله: "وقد يرد المصدر على وزن اسم المفعول"[٣]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾[٤]، فـ"مكذوب" مصدر جاء على وزن مفعول[٥].

ومن الشعر قول الراعي النميري:

حتى إذا لَمْ يتْركُوا لِعظامِه لَحْمًا ولا لِفُؤَادِهِ مَعْقُولا[٦]

فـ"معقولاً" بمعنى عقل.

الأخرى: أن صيغة مفعول جاءت بمعنى فاعل، وذلك نحو: "مستورًا" في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾[٧]، فقيل: إن مستورًا بمعنى ساتر[٨]، وكذلك "مأتيا" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾[٩]، فقيل "مأتيا" مفعول بمعنى فاعل"[١٠].

---

(١) سورة القلم ٥، ٦.

(٢) ينظر: الكشاف ٤/ ٤٦٩، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٠٩، وشرح الشافية١/ ١٧٤- ١٧٥.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٦/ ٥٠.

(٤) سورة هود من آية ٦٥.

(٥) ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٤٠.

(٦) البيت من الكامل، وورد في ديوان الراعي النميري ص٢٣٦، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١/ ١٤٥، ومنهج السالك ٢/ ٣١٠، والمعجم المفصل في شواهد العربية ج١٦ ص١٢٧.

(٧) سورة الإسراء ٤٥.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٤٢.

(٩) سورة مريم من آية ٦١.

(١٠) ينظر: الكشاف ٣/ ٢٠، والبحر المحيط ٦/ ٢٠٢.

المسألة الثانية: بناء اسم المفعول من الثلاثي معتل العين:

للمحدثين في اسم المفعول من الثلاثي معتل العين رأيان:

أحدهما: للدكتور أحمد علم الدين وهو أن لهجة تميم هي الأصل في تمام اليائي والواوي، فيأتي على مفعول، وأما الإعلال والنقص وهو لهجة أهل الحجاز فأحدث منها وهو القياس الصحيح(١).

وعلل ذلك بأن الصيغة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة أحدث من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الانسجام، فـ(مدين) أصلها مديون، نقلت الضمة من الياء إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء فصارت (مدين)(٢).

ويصرح الدكتور أحمد علم الدين بأن "لهجة تميم فترة من فترات تطور اللغة في زمن بعيد، وهي ولا شك تشير إلى الأصل التاريخي للصيغة ولذلك كانت مسموعة، وسماعها يخالف القياس المشهور، وذلك دليل على أنها من البقايا اللغوية القديمة، ومن الصيغ في المراحل الأولى"(٣).

وعلل هذه الصيغ التي شاعت في بني تميم "بالقياس الخاطئ، حيث قاس الطفل التميمي صيغة اسم المفعول من الأجوف على صيغته من الصحيح؛ لأن الأفعال الصحيحة هي الأكثر في اللغة"(٤).

الرأي الآخر: للدكتور إبراهيم السامرائي، وهو أن الصيغتين – الإتمام والإعلال- مستعملتان للإعراب عن اسم المفعول، وليست إحداهما

---

(١) ينظر: بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي ص١٣٩- ١٤٠.

(٢) السابق ص١٣٩.

(٣) بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي ص١٤٠.

(٤) بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي ص١٤٠.

أصلاً للأخرى، حيث يقول: "ومن الأحسن أن يقال: إن (قال) و(باع)... اسم المفعول منهما (مقول) بإبدال ياء المضارعة ميمًا مفتوحة، و(مبيع) بإبدال حرف المضارعة ميمًا مفتوحة، وأن يجنب الطالب القول بأن (مبيع) أصلها (مبيوع)؛ لأن الذي يقول (مبيع) غير الذي يقول (مبيوع). ومعنى هذا أن الصيغتين وُجدتا في وقت واحد، وأن المستعمِل لأحدهما لا يستعمل الأخرى، وليست الثانية بداية تاريخية للأولى على أنهما بمعنى واحد"(١).

ويقول في كتاب آخر له: "والذي أراه أن: مبيع ومكيل صيغتان مختصرتان مخفّفتان للإعراب عن اسم المفعول، وكذلك مصون ومقول، وهما مستعملتان لدى قوم إلى جانب مبيوع ومكيول ومصوون ومقوول لدى قوم آخرين. وهذا يعني أن الصيغتين عرفتهما العربية، وأن الناس قد أعربوا بأي منهما، ومن يدري لعل الذين التمسوا التخفيف غير أولئك الذين درجوا على الأصل بغير حذف"(٢).

واستدل على ذلك "بأن اللغويين أثبتوا: ثوب مبيع ومبيوع، وطعام مكيل ومكيول، وثوب مخيط ومخيوط، وثوب مصون ومصوون، ومسد مدوف ومدووف...." (٣).

ولعل هذا أيضًا هو ما ذهب إليه الدكتور أحمد عبد الدايم(٤). فإنه صرح بأن اسم المفعول من معتل العين يكون على وزن المضارع، ثم يقلب حرف المضارعة ميمًا مفتوحة، ففي نحو (قال) و(باع) يؤتى

(١) الفعل زمانه وأبنيته ص١١٢- ١١٣، ط مؤسسة الرسالة، ط ثالثة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(٢) العربية تاريخ وتطور ص٢١٨، ط مكتبة المعارف ببيروت، ط أولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(٣) السابق ونفس الصفحة.

(٤) اسم المفعول بين السهولة والتعقيد ص٣، بحث منشور على الإنترنت، شبكة الألوكة، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

بالمضارع منهما وهو: يقول ويبيع، ثم يستبدل حرف المضارعة ميمًا مفتوحة، فيصيرا مقول، ووزنه: مَفعُل، ومبيع ووزنه: مَفِعْل، فتكون صيغ الثلاثي عامة على ثلاثة أوزان(١).

وقد صرح أيضًا الدكتور عبده الراجحي بهذه الطريقة الميسرة لصياغة اسم المفعول من الثلاثي معتل العين، ولكنه مع ذلك يذهب مذهب القدماء فيما يحدث فيه من إعلال تقتضيه القواعد(٢).

المسألة الثالثة: بناء اسم المفعول من الثلاثي معتل اللام:

يبنى اسم المفعول من الثلاثي معتل اللام عند المحدثين على وزن مفعول، فاسم المفعول من (غزا) مثلاً هو (مغزوّ)، والأصل: (مغزوو).

ولتيسير الأمر – كما صرح الدكتور عبده الراجحي(٣)، والدكتور أحمد عبدالدايم(٤)- يؤتى بالمضارع من الفعل، ثم يوضع مكان حرف المضارعة ميمًا مفتوحة، ويُضعّف الحرف الأخير، أي لام الفعل، الذي هو حرف علة، مثل:

دعا ← يدعو ← مَدعوّ

رمى ← يرمي ← مرميّ

طوى ← يطوي ← مطويّ(٥).

---

(١) ينظر: اسم المفعول بين السهولة والتعقيد ص٥.

(٢) ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي ص٤٥٧- ٤٥٨، طبعة دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢م.

(٣) في التطبيق النحوي والصرفي ص٤٥٨.

(٤) اسم المفعول بين السهولة والتعقيد ص٦.

(٥) ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي ص٤٥٨.

والوزن فيهما جميعًا "مفعول"، والسبب في تشديد آخره التقاء واو مفعول مع آخره المعتل، ثم تقلب الواو إلى مثل حرف العلة فيه وتُشدّد، ولكن في الوزن توزن على الأصل(١).

المسألة الرابعة: بناء اسم المفعول من غير الثلاثي:

لم أعثر على خلاف عند المحدثين في صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي إلا ما اعترض به أحمد عبد الدايم على عبارة القدماء "مع فتح ما قبل الآخر"، فإنه يصاغ من الفعل المبني للمفعول، وهو مفتوح ما قبل آخره(٢).

المسألة الخامسة: صيغ أخرى للدلالة على مفعول:

تعدد الحكم عند المحدثين على الصيغ التي تدل على مفعول، والتي قد سبق ذكر بعضها، فمنهم من يرى أنها أصلية ليست نائبة عن مفعول.

يقول الدكتور محمد يسري زعير: "هناك صيغ أخرى تدل على ذات وقع عليها الحدث ولكنها ليست على وزن (مفعول). ولما جعل علماء الصرف أن اسم المفعول من الثلاثي مقصور على هذه الزنة لا يجوزها إلى غيرها فقد حكموا على غيرها بأنه ينوب عنها. وهذا تحكم في اللغة من جانب، وإغفال لجانب المعنى من جانب آخر، فإن المعنى هو الذي يحدد نوع اللفظ"(٣).

---

(١) ينظر: اسم المفعول بين السهولة والتعقيد ص٧.

(٢) ينظر: اسم المفعول بين السهولة والتعقيد ص٥- ٦.

(٣) فن التصريف ج١ ص٩٣، ط عيسى الحلبي، ط ثانية ١٩٧٨م.

ولعل هذا هو ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي، حيث أطلق القول في دلالة هذه الصيغ على مفعول، ولم يقل فيها بالنيابة ولاغيرها[١].

ومع ذلك نرى من يُعد هذه الظاهرة من باب:

١- التّحوّل، وذلك في بحث تحت عنوان: (جماليات تحوّل الوحدة الصرفية لدى النحاة والبلاغيين)[٢].

٢- التناوب، كصنيع بعض القدماء، وذلك في بحث تحت عنوان: (ظاهرة التناوب بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر)[٣].

٣- العدول، وذلك في بحث معنون له بـ(العدول عن صيغة اسم المفعول ودلالاته في التعبير القرآني)، وذُكر فيه ما يزيد عن عشرين صيغة عُدل بها عن اسم المفعول، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك[٤].

---

(١) معاني الأبنية في العربية ص٥٨.

(٢) للدكتور سامي عوض، وعادل نعيمة، وهو بحث نشر في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية بسورية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٨)، العدد (١) ٢٠٠٦م.

(٣) للدكتور مالك يحيا، وهو بحث منشور في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها بسورية، العدد (٢)، ١٣٨٩هـ- ٢٠١٠م.

(٤) ينظر ص

المطلب الثالث

الموازنة بين آراء القدماء والمحدثين في صيغة (مفعول)

تكشف الموازنة الدقيقة بين القدماء والمحدثين في بناء (مفعــول) عما يأتي:

أولاً: في بنائه من الثلاثي صحيح العين واللام:

بنى القدماء والمحدثون منهجهم في أصل (مفعول) علــى الظــن والتخمين.

فالقدماء يرون أن أصل "مفعول": "مُفْعَل" ليكون جاريًا على فعلــه الذي بمعناه، فالميم بدل من حرف المضارعة، ثم فُتحت وضُم ما قبــل الآخر، وزيدت الواو للإشباع، والتمسوا لذلك عللاً واهية.

أما المحدثون فلهم ثلاثة آراء:

أحدها: أن الميم بقيت كلمة مستقلة دالة على الموصولية، والواو نشــأت بمد حركة العين.

الثاني: أن أصل مفعول فَعول، ثم زيدت الميم عليها، قياسًا على صــيغة اسم المفعول من غير الثلاثي.

الثالث: أن هذه الصيغة طارئة، وأن "فعيل" هي الصيغة الأولى للتعبيــر عن مفعول، واُعتُمد في ذلك على عدم وجود المــيم فــي بعــض اللغات السامية، وأنها الصيغة المستعملة فــي بعضــها، وكــذلك استعمالها بكثرة في اللغة العربية، وعُلل العدول عنها بأمور ســبق ذكرها.

وهذا كله لا يليق بمنهج علمي ينبغي أن يُبنى على اليقين، فمثــل هذه الآراء تكون مقبولة إذا كانت مؤيدة بالوثائق اللغوية التاريخية التــي

تدعمه، وهي معدومة فلا يمكن إذن الجزم بما توصلوا إليه وصرحوا به.

لذلك أرى أن الأقرب إلى طبيعة اللغة هو أن يشير الاسم إلى المسمى، ويطابق اللفظ المعني من أقصر طريق دون اللجوء إلى هذا التحايل والافتراض، فاسم المفعول من نحو: ضرب، وكتب، وعلم، هو مضروب ومكتوب ومعلوم، فطابق الاسم مسماه، وتوافق الوزن مع الموزون مباشرة من أيسر طريق، إذ لا يشك أحد أن هذه الصيغة وردت عن العرب بهذه الصورة، ولم يفترض العربي مثل هذه الافتراضات، ولم يتخيل صورًا أخرى غير تلك التي وصلت إلينا، وقصارى أمر العلماء أن يكشفوا الغطاء عن حقائق الأشياء كما وردت لا كما افترضوا وتخيلوا.

ثانيًا: في بنائه من الثلاثي معتل العين:

اختلف رأي القدماء عن بعض المحدثين في بناء "مفعول" من معتل العين؛ فذهبوا إلى أنه يصاغ على (مفعول)؛ لأن اسم المفعول عندهم ليس له إلا وزن واحد فقط، وما حدث فيه من إعلال مغير من ذلك، واختلفوا في المحذوف فنصّ سيبويه ومن تبعه على أنه واو مفعول، فيكون وزن الكلمة (مَفْعُلْ) وذهب الأخفش ومن تبعه إلى أنه عين مفعول فتوزن الكلمة على (مَفِعْلِ) واعتمد كل فريق على علل وحجج متعددة تكاد تكون متكافئة.

وما أحسن ما قاله الجرجاني في هذا المقام – وقد سبق ذكره- وهو أن تجعل في نحو مقول والياء في نحو مبيع عينين، فيدل الأصل على الأصل، لا أن يقدر حذف العين، ثم تُغيَّر واو مفعول للدلالة على أن عين الفعل ياء.

وقد ورد الإتمام على لغة بني تميم في معتل العين بالياء وهو كثير، وكذلك في المعتل بالواو، فجاءا وزنهما على مفعول.

أما المحدثون فمنهم من يرى أن لغة بني تميم في إتمام مفعول هي الأصل، وما حدث فيها من إعلال على لغة أهل الحجاز أحدث منها وهي القياس.

وهذا الرأي يتفق مع ما ذهب إليه القدماء من وجود إعلال على لغة الحجازيين.

وذهب بعض المحدثين إلى أن اللغتين مستعملتان لدى العرب، وليست إحداهما أصلاً للأخرى، فالصيغتان وجدتا في وقت واحد، كما أن اسم المفعول قد بُني من معتل العين من أيسر طريق، وذلك بمجيئه على وزن المضارع، مع قلب حرف المضارعة ميمًا مفتوحة فقط.

وعلى هذا يكون في اسم المفعول من معتل العين ثلاثة أوزان: (مَفْعُل) لمعتل العين بالواو، و(مَفْعِل) لمعتل العين بالياء، و(مفعول) على لغة بني تميم.

ولا يسعنا هنا إلا الأخذ بمنهج المحدثين ومخالفة رأي القدماء المبني على الافتراض والتحكم في اسم المفعول بقصره على صيغة واحدة فقط للثلاثي، وما ترتب عليه من إعلال بالنقل والحذف عند بنائه من الفعل معتل العين، ومما لا شك فيه أن العربي لم يفترض مثل هذه الافتراضات التي لاتنهض أن تكون دليلاً على إثبات حقائق الأشياء.

هذا فضلاً عما في منهج المحدثين من السهولة، ومطابقة الوزن للموزون وموافقته في هذه المطابقة لرأي من ذهب من القدماء إلى حذف واو مفعول وإن خالفوهم في الكيفية التي تم التوصل إليها.

ثالثًا: في بنائه من الثلاثي معتل اللام:

اتفق القدماء والمحدثون على بناء اسم المفعول من معتــل الــلام على وزن (مفعول).

فمعتل اللام بالياء، تُقلب واو مفعول فيه ياء وتدغم في الياء وتقلب الضمة كسرة، نحو: رمى فهو مَرْمي.

وفصَّل القدماء القول في معتل اللام بالواو؛ لأنه إمــا أن يكــون المختار فيه التصحيح، وهو ما كان مفتوح العين، فتدغم الواو فــي واو اسم المفعول نحو: غزا مَغْزوّ، أو يكون المختار فيه الإعلال، وهو مــا كان مكسور العين غير واويها، نحو: مرضيّ، أو يتعين إعلاله، وهو ما كان مكسور العين واويها، نحو: مقويّ.

واتبع المحدثون طريقة ميسرة في بناء معتل اللام، وذلك بالإتيان به على وزن المضارع، ثم قلب حرف المضارعة ميمًا مفتوحة فقط.

وأرى أن ما كان معتل اللام بالواو نحو: غزا يبني اسم المفعــول منه على (مفعول) فيقال: مغزو، أما ما كان معتل الــلام بالياــاء نحــو رمى، أو معتل اللام بالواو مكسور العين غير واويها نحو: رَضِــي، أو واويها: نحو: قوي فإن اسم المفعول منه يبنى على (مَفْعِيــل)، فيقــال: مرميّ، ومرضيّ، ومقويّ، فيتطابق الوزن مع الموزون، ولا غضاضــة في ذلك فإنه قد قيل مثله في معتل العين بالياء حيث يأتي على (مَفِعْــل)، وذلك طردًا للباب على وتيرة واحدة في بناء مفعــول وهــي أن يــؤتى بالمضارع ثم يقلب حرف المضارعة ميمًا مفتوحــة دون حاجــة إلــى افتراض أو إعلال.

رابعًا: بناء مفعول من غير الثلاثي:

اتفق القدماء والمحدثون في كيفية بناء مفعول من غير الثلاثي، ولاعبرة باعتراض الدكتور أحمد عبد الدايم، على عبارة (فتح ما قبل الآخر) لأنها لابد منها على القول بأنه يأتي على وزن اسم الفاعل، وكذلك إذا قيل إنه يأتي على وزن المضارع، وإنما يستقيم له ذلك على القول بأنه يأتي على وزن المضارع المبني للمفعول.

خامسًا: في الصيغ الأخرى الدالة على مفعول:

تعددت الصيغ التي تدل على مفعول في لغة العرب، مما أسهم في توليد معان متعددة لتحقيق غايات جمالية وسياقية موحية، وهو ما يبرز مافي اللغة من مرونة واتساع واهتمام بالمعنى.

فلا داعي إذن للتحكم في هذه الصيغ وادعاء أنها شاذة أو نائبة عن مفعول في قول بعض القدماء، أو أنها معدولة ومُتَحولة في تعبير بعض المحدثين؛ لأن لكل صيغة دلالات موحية ومعان لا تشاركها فيه غيرها، ويُعبَّر بها على حسب ما يقتضيه السياق ومقتضى الحال فلا ينوب عنها ويقوم مقامها أو يتحول أو يُعدل بغيرها عنها.

المبحث الثاني

اشتقاق اسم المفعول بين القدامى والمحدثين

الاشتقاق[١] هو: اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل[٢].

والأصل يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوّليًا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنًى زائدًا على الأصل، وذلك نحو: (الضرب)، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك، فأما (ضَرَب ويضرب وضارب ومضروب) ففيها حروف الأصل، وهي الضاد والراء والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنًى آخر[٣].

وفي الحديث عن اشتقاق اسم المفعول ثلاثة مطالب:

---

(١) المقصود بالاشتقاق هنا هو الاشتقاق العام ويسمى الاشتقاق الصغير، أو الأصغر، وهناك نوعان آخران للاشتقاق وهما الكبير، والأكبر ولا مجال لدراستهما في هذا البحث (ينظر الخصائص ٢/ ١٣٥- ١٤١)، وسبيل الاشتقاق بين القياس والسماع للأستاذ الشيخ حسين والي (مجلة مجمع اللغة العربية ج ٢/١٣٥٤- ١٩٣٥)، ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو ط سادسة ١٩٧٨م).

(٢) ينظر مسائل خلافية في النحو ص٦٢، والكليات لأبي البقاء الكفوي ص١١٧.

(٣) السابق ص٦٢- ٦٣.

المطلب الأول

اشتقاق اسم المفعول عند القدماء

اختلف العلماء في اشتقاق اسم المفعول إلى أربعة آراء:

الرأي الأول: أنه مشتق من المصدر، وذلك بناء على ما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم[١] أن المصدر أصل المشتقات والفعل فرع عليه.

الرأي الثاني: أنه مشتق من الفعل، وهذا مبني على مذهب الكوفيين[٢] الذي يرى أن الفعل أصل المشتقات، والمصدر فرع عليه.

الرأي الثالث: أنه مشتق من الفعل الذي اشتق من المصدر، فهو فرع الفرع، وهو منقول عن السيرافي[٣] وبعض البصريين[٤]، وصرح به عبدالقاهر الجرجاني فإنه يرى أن اسم الفاعل وكذلك المفعول فرع على الفعل[٥]، ونصّ أيضًا على أن الأفعال فروع على المصادر في الاشتقاق[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٢، والأصول ١/ ١٣٧، والإيضاح في علل النحو ص٥٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٥ المسألة الثامنة والعشرون، ونتائج الفكر ص٥٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٩٧، والبيان في شرح اللمع ١/ ٩٣، والتعليق لابن النحاس ١/ ١١٩.

(٢) ينظر: دقائق التصريف ص٦٠، والإنصاف ١/ ٢٣٥ المسألة الثامنة والعشرون، وشرح جمل الزجاجي ١/٩٧٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٨.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ٣٨٦- ٣٨٧، ومنهج السالك بحاشية الصبان ١/١١٢.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٠٦، ٥٠٨، والمقاصد الشافية ٤/٣٨٧.

(٦) السابق ١/ ٥٥٣.

الرأي الرابع: أنه أصل برأسه، وهو مقتضى ما نُسب لابن طلحة من أنه يرى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتق من الآخر(١).

وقد احتج كل من البصريين والكوفيين بأدلة وبراهين مبثوثة في العديد من كتب النحاة(٢).

فمن أدلة البصريين:

١- أن الفعل يدل على شيئين، والمصدر يدل على شيء واحد، وقد صح في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين، فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

٢- أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

٣- أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه، ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

٤- أن المصدر له مثال واحد نحو: الضَرْب والقَتْل، والفعل له أمثلة مختلفة نحو: ضرب، ويضرب واضرب، فصار المصدر هو الذي يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة، لأنه واحد يوجد فيها كلها.

---

(١) ينظر: منهج السالك بحاشية الصبان ١١٢/٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٥٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦/١، والإنصاف ١/ ٢٣٥ (المسألة الثامنة والعشرون)، وأسرار العربية ص١٧١، ومسائل خلافية في النحو ص٦٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٨/١، ومنهج السالك ٢/ ١١٢.

٥- أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، فـ"ضَرَب" مثلاً يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضَرَب" وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل.

٦- أن المصدر هو الموضع الذي يُصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مصدر"، فلما سُمي مصدرًا دل على أن الفعل قد صدر عنه.

ومن أدلة الكوفيين على أن الفعل هو الأصل:

١- أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، نحو" قاوم قوامًا"، فصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: "قام قيامًا" فيعتل لاعتلاله، فدل ذلك على أنه فرع على الفعل.

٢- أن الفعل يعمل في المصدر، فتنصب ضربًا بـ"ضربت" في نحو: ضربت ضربًا، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

٣- أن المصدر يُذكر توكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكّد، فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل.

وقد أورد كل فريق مناقشات وردودًا تدحض أدلة الفريق الآخر، وليس هنا محل إيرادها، لأنه لا طائل تحتها.

وأحسن ما ذُكر في هذا المقام ما قاله ابن القيم: "الجواب عن الجميع: أنَّا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولُّد الفرع من أصله. وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه: "أصلاً وفرعًا" ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة. وقول

سيبويه: "إن الفعل أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء"[١]؛ هو بهذا الاعتبار، لأن العرب تكلموا بالأسماء أولاً، ثم اشتقوا منها الأفعال، فإن التخاطب بالأفعال ضروري، كالتخاطب بالأسماء، لا فرق بينهما، فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي، وإنما هو اشتقاق تلازم، سُمِّي المتضمَّن – بالكسر - مشتقًا، والمتضمَّن – بالفتح -: مُشتقًا منه"[٢].

المطلب الثاني

اشتقاق اسم المفعول عند المحدثين

شغل موضوع الاشتقاق عناية المحدثين والباحثين في علوم اللغة، وتعددت مواقفهم حول أصل المشتقات، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

١- من المحدثين من ذهب إلى أن الفعل أصل المشتقات – ومنها اسم المفعول - معتمدًا في ذلك على الدراسات المقارنة للغات السامية.

يقول الدكتور إسرائيل ولفنسون: "وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ، ولكن هذا الرأي خطأ – في رأينا - لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفًا لأصله في جميع أخواتها السامية[٣].

وزعم أن هذا الرأي – يعني أن المصدر أصل المشتقات - قد تَسرَّب إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء، فمنه تتكون

---

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) بدائع الفوائد ١/ ٣٩- ٤٠، وينظر منهج سيبويه في البحث النحوي بين المنهج المعيار والمنهج الوصفي للدكتور محمد يسري زعير، مخطوطة للمؤلف بدون طبعة ولا تاريخ.

(٣) تاريخ اللغات السامية ص١٤ (لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط أولى ١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م.

الجملة، ثم صرح بأن هذه نظريته الخاصة إذ لم يشر إليها أحد من علماء الإفرنج[١].

٢- مال الأستاذ سعيد الأفغاني إلى رأي البصريين في الاشتقاق من المصدر بناء على "زيادة المعنى في المشتق على المشتق منه، وكان البسيط مقدم على المركب، وذلك لأن المصدر يدل على حدث، والفعل يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان"[٢].

ولكنه صرح بعد ذلك بأن العرب لم تحجم أحياناً عن الاشتقاق من غير المصادر، فاشتقت من أسماء معان جامدة، مثل: توحَّد أي بقي وحده، وأسماء الأزمنة مثل: أخرف القوم، أي: دخلوا في الخريف، وأسماء الذوات كأعضاء الإنسان، مثل: آذنه: أي ضرب أذنه، وأسماء الأصوات مثل: صلْ يحكي بها صوت يابس إذا تحرك فإن تكرر قالوا صلصل، وسمي الطين اليابس صلصالاً لذلك، ومن حروف المعاني مثل أنعم الرجل، أي قال: نعم، ومن الأعلام العربية مثل تقحطن أي انتسب إلى قحطان[٣].

٣- ذهب الأستاذ عبد الله أمين إلى "أن أصل المشتقات جميعًا شيء آخر لاهو المصدر ولا هو الفعل، وأن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأن هذه المشتقات جميعها،

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص١٤- ١٥.

(٢) في أصول النحو ص١٤٢- ١٤٣ بتصرف(مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

(٣) ينظر في أصول النحو ص١٤٣- ١٤٥.

ومعها المصدر، مشتقة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات"[١].

فهو يرى أن الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات أصل للفعل، والفعل بدوره أصل للمشتقات[٢]. ومنها اسم المفعول.

٤- ذهب الدكتور فؤاد حنا إلى:

"١- أن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدًا، فقد اشتق العرب من الأفعال، والأسماء (الجامد منها والمشتق)، والحروف، ولكن بأقدار تقل حسب ترتيبها هذا. فأكثر ما اشتق منه الأفعال، ثم الأسماء، فالحروف.

٢- أن المشتقات بما فيها المصادر [وكذلك اسم المفعول] قد اشتق من الأفعال بصورة عامة.

٣- أن هذه الأفعال، بدورها، قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة، أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف"[٣].

٥- اعترض الدكتور تمام حسان على آراء البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق موضحًا بأنه ليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض الذي يجعل بعض الصيغ أصلاً؛ ويجعل الصيغ الأخرى فروعًا عليه.

ثم يرى الأجدى على دراسة مشكلة الاشتقاق أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين التي تربط بين الكلمات بأصول

---

(١) الاشتقاق ص١٤ (مكتبة الخانجي ط ثانية ٢٠٠٠م- ١٤٢٠هـ).

(٢) ينظر الاشتقاق للدكتور حنا طرزي ص٦٦ (مكتبة لبنان، ط أولى ٢٠٠٥م).

(٣) السابق ص٧٠ بتصرف يسير.

المادة الثلاثة، وهي فاء الكلمة وعينها ولامها، وعليه تكون هذه الأصول الثلاثة أصلاً للاشتقاق، ويكون المصدر مشتق منها، وكذلك الفعل وسائر المشتقات(١).

وهذا ما رجحه وصححه الدكتور محمد يسري زعير حيث لا يستطيع أحد أن يجزم بأن العربي إنما نطق بالمصدر أولاً وبالفعل ثانيًا، أو بالعكس، إذ اللغة إنما وضعت هكذا، واللغة إنما تؤخذ من كلام العرب على ما ورد عليه بغير تعليل له، أو تعديل فيه(٢).

المطلب الثالث

الموازنة بين القدماء والمحدثين في اشتقاق اسم المفعول

حظيت الموازنة بين القدماء والمحدثين في أصل الاشتقاق عامة بعناية بعض الباحثين، وقد أدلى بعضهم بدلوه مما قد سبق ذكره عند عرض آراء المحدثين(٣).

وقد تبين لي من خلال عرض آراء القدماء والمحدثين في أصل الاشتقاق أن اسم المفعول:

١- عند القدماء مشتق من المصدر، أو من الفعل بعد اشتقاقه من المصدر أي أنه فرع الفرع، أو أنه مشتق من الفعل مباشرة، أو أنه أصل برأسه على ما نُسب لابن طلحة، فليس متولدًا من غيره تولد الفرع من أصله، إذ إن تسمية النحاة للمصدر والمشتق منه

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٦٦- ١٦٩ (دار الثقافة، المغرب ١٩٩٤).

(٢) ينظر فن التصريف ١/ ١٢- ١٣.

(٣) وينظر أيضًا الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين دراسة موجزة إعداد م. م محمد أحمد زكي (مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ١٠ لعام ٢٠١٣)، والاشتقاق بين القدماء والمحدثين إعداد عبد البسيط عبد الله (جامعة بكالونجان الإسلامية الحكومية بأندونسيا، ٢٠١٥م، وهو بحث منشور على شبكة المعلومات الإنترنت).

أصلاً وفرعًا ليس معناه أن أحدهما تولّد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة.

٢- أن اشتقاق اسم المفعول عند المحدثين لم يخرج في أغلبه عن رأي القدماء فيه، حيث أيّد بعضهم الاشتقاق من المصدر على مذهب البصريين، ورجَّح آخرون الاشتقاق من الفعل على ما يرى الكوفيون، كما أن من زعم أن أصل الاشتقاق شيء آخر لا هو المصدر ولا الفعل رأى أن الفعل أصل للمشتقات ومنها اسم المفعول، ولكن ذهب بعض المحدثين إلى أنه مشتق من ثلاثة الأصول للكلمة وهي فاؤها وعينها ولامها، فالعلاقة بين المصدر، والفعل، وسائر الصيغ من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وغيرها لا تعدو أن تكون علاقة لفظية، بمعنى: أن المادة اللغوية الموجود في أحدها هي نفسها المادة التي تكون في غيرها؛ "فمعنى كون (اللغة العربية لغة الاشتقاق): هو أن المادة الواحدة فيها يبنى منها عدة صيغ للدلالة على المعاني المختلفة. فمثلاً مادة (ض ر ب) يبنى منها (ضرب ويضرب، واضرب، وضارب، ومضروب، وضَرْب، ومضرب)"(١).

وأرى أن الأقرب إلى طبيعة اللغة هو رأي من ذهب إلى أن اسم المفعول، وغيره من الصيغ مشتق من حروف الهجاء، فالمادة الواحدة يشتق منها عدة صيغ لعدة معان، إذ من العسير أن نتخيل أي الصيغ كانت أصلاً للأخرى، وكل ما قرره النحاة بهذا الشأن لايخرج عن أن يكون افتراضات عقلية لم توثق بدلائل ملموسة وحقائق مأخوذة من الواقع الفعلي للغة.

(١) ينظر فن التصريف ١/ ١٣.

المبحث الثالث

إعمال اسم المفعول بين القدامى والمحدثين

يعمل اسم المفعول عمل فعل لم يُسم فاعله، تقول: زيد مضروب أبوه كما تقول: يُضرب أبوه فترفع به، وكذلك تنصب به إذا كان فعله متعديًا، كقولك: زيد معطًى أبوه درهمًا، كما تقول: يعطي أبوه درهمًا، وتقول: هذا المظنون عمُّه عالمًا، والمُعْلِم غلامُه عمرًا خارجًا، كما تقول: يُظن عمُّه عالمًا، ويُعلم غلامُه عمرًا خارجًا[١].

وفيما يلي عرض لآراء القدماء والمحدثين ثم الموازنة بينهما في شروط وعلة إعماله.

أولاً: رأي القدماء:

اسم المفعول كاسم الفاعل في أنه يعمل مطلقًا إذا كان مقرونًا بـ"أل"، فهو حينئذ واقع موقع الفعل لكونه صلته "أل" والفعل يعمل مطلقًا[٢]، نحو: هو المعطي أخوه درهمًا.

فإذا كان مجردًا من "أل" عمل بشرطين:

أحدهما: كونه للحال أو للاستقبال لا للماضي.

الآخر: الاعتماد على:

- الاستفهام، نحو: أمضروب غلامه الآن؟
- النفي، نحو: ما مضروب غلامه الآن.
- المبتدأ، نحو: زيد مُكرَم أصحابه الآن.
- الموصوف، نحو: جاء رجل مضروب غلامه الآن.

---

(١) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص٢٣٩، والمشكل في النحو ص٤١٣، والارتشاف٥/٢٢٨٧.

(٢) ينظر: التصريح ٢/ ٧١.

- ذي الحال، نحو: جاء زيد مشقوقًا ثوبه الآن[١].

وانفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى، كقولك: زيد مكسو العبد ثوبًا[٢]، وزيد مضروبُ الظهرِ، بخلاف اسم الفاعل فلا يجوز إضافة مرفوعه إليه، لا تقول في: (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا): زيدٌ ضاربُ أبيه عمرًا، وقيل: إن الإضافة في مثل ذلك من نصب لامن رفع، وأصله: "مضروبٌ الظهرُ"[٣].

وإنما عمل اسم المفعول وهو اسم لشبهه بالفعل، لأن أصل الأسماء أنها معمولة لا عاملة، لأنها مكتفية بأنفسها، مستغنية عن غيرها، والأفعال ليست كذلك[٤]، فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها[٥].

ويدل على أن الأفعال أصل في العمل أنه لا يوجد فعل غير عامل إلا الأقل النزر، لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له[٦].

كما أن الفعل لا يمكن أن يوجد – في العربية- إلا بوجود الاسم (الفاعل)[٧]. يقول سيبويه: "ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا"[٨].

---

(١) ينظر: العوامل المائة النحوية شرح الشيخ خالد ص٢٩٩، والتصريح٢/٧١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٠٥٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٧، وهمع الهوامع ٣/ ٦١.

(٤) ينظر: المرتجل ص٢٤٢.

(٥) ينظر: الجمل للجرجاني ص١٣، والعوامل المائة بشرح خالد الأزهري ص٢٨٣، والمرتجل ص٢٣٥، و٢٣٦.

(٦) ينظر: المرتجل ص١١٦.

(٧) ينظر: ضوابط الفكر النحوي م٢ ص٤٤٠.

(٨) الكتاب ١/ ٢١.

فشدة احتياج الفعل إلى ما بعده يجعله أصل العمل، وهذا ما عبر عنه السهيلي بقوله: "والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبرًا عنه، فإن قيل: كيف لايدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث؟! قلنا يدل عليه بالتضمين دلالة "الفرس" على "القوائم"، ودلالة البيت على السقف. واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل، وأما "ضرب" و"قتل" فلا... ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم – وهو كونه مخبرًا عنه- وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمرًا أو مظهرًا"(١).

ومعنى الأصالة: أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره(٢).

فالأسماء أكثرها غير عامل وهو الأصل، وما عمل منها فلشبهه بالفعل وأخذه من لفظه أو نيابته عنه أو غير ذلك مما إذا حقق أصله عاد إليه(٣).

وعلى الرغم من أن اسم المفعول من الثلاثي لم يجر مجرى الفعل المبني للمفعول (يُفعل) الذي هو بمعناه في الحركات والسكنات والعدة(٤) فإن النحاة التمسوا وجوهًا من الافتراضات، سبق ذكرها عند الحديث عن أصل صيغة "مفعول" عند القدماء(٥)، لكي يجري مجرى فعله، وقد تبين أن مثل هذه الافتراضات لا أصل لها ولا دليل عليها.

---

(١) نتائج الفكر ص٥٥- ٥٦، وينظر ضوابط الفكر النحوي ص٤٤٠.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: المرتجل ص١١٦.

(٤) ينظر: المرتجل ص٢٣٩، والمستوفي في النحو ص١٤٦- ١٤٧.

(٥) ينظر: ص

ومع ذلك نلمح أن النحاة تنبهوا إلى ما في الأسماء العاملة من معنى الحدوث لتعمل عمل الفعل.

يقول ابن فرخان: "والفرق بين الصفة واسم الفاعل من جهة المعنى هو أن اسم الفاعل لابد فيه من تصور حدوث الفعل، والصفة قد تستعمل من غير أن يقصد فيها ذاك القصد الأولي، فإذا قلنا: زيد كريم فليس المراد حدوث الفعل، ولا أنه كيف ومتى؟ وإنما المراد أن زيدًا متصف بتلك الصفة"(١).

وهذا ينطبق أيضًا على اسم المفعول فإنه يعمل لتصور معنى الحدوث فيه، وهو ما صرح به العلماء المحدثون كما سيأتي.

"وإذا ثبت أن اسم الفاعل والمفعول عاملان لما فيهما من معنى الفعل، فإنه يجوز في معمولهما وجهان. النصب والجر. فالنصب بمعنى الفعلية. والجر بمعنى الإسمية وهو بالإضافة. فلذلك يجوز أبدًا: هذا ضاربٌ زيدًا، وضاربُ زيدٍ، تحذف التنوين تخفيفًا وتجر"(٢)، ويقال في اسم المفعول: زيد مضروبٌ أبوه، وزيد مضربُ الأبِ.

ثانيًا: آراء المحدثين:

انطلق المحدثون في بيان عمل اسم المفعول من دلالة اسم المفعول على الحدث، وذلك لما وجدوا من قوة الدلالة على الحدث في إعمال الفعل.

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "ويستطيع علم اللغة الحديث أن يجد في قوة عمل الفعل تفسيرًا مقبولاً، فهو "حدث"، ومن البدهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلّقات، كالمُحدِث، والمُحدَث، والغاية،

(١) المستوفي ص١٤٦.

(٢) المقدمة المحسبة ٢/ ٣٩٠.

والهيئة، والزمان، والمكان، إنه [أي الحدث] كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات، وإنها لترجع في معانيها إليه"(١).

وأشار الدكتور محمد يسري زعير إلى ما في اسم المفعول، وغيره من الصفات من الدلالة على الحدث فقال: "لو تمعنت في اسمي الفاعل والمفعول لأدركت أن مرجع كونهما صفة هو ما فيهما من معنى "الحدث"، فإذا قلت: محمد ضارب، وعلى مضروب؛ كان الأول موصوفًا بالضرب الواقع منه، والثاني موصوفًا بالضرب الواقع عليه. ومثلهما الصفة المشبهة في قولك: خالد بطل، وعليّ حسن، فإن الأول موصوف بالبطولة القائمة به الثابتة له. والثاني موصوف بالحسن القائم به كذلك"(٢).

وذهب الدكتور يسري إلى أبعد من ذلك فصرح بأن أقسام الكلمة من اسم أو فعل أو حرف مشتركة في الدلالة على الحدث وإفادته، إذ العقل يتصور من كل منها معنى حدث من الأحداث(٣).

ثم نَصّ على أنه: "ينبني على هذه القاعدة أن الكلمة صالحة للتأثير في غيرها. ما دامت مؤهلة لذلك ومهيأة له"(٤).

وهذا ما أقره الدكتور محمود محمد الحسن موضحًا "بأن الحدث في اسم المفعول يظهر على إحدى صورتين:

---

(١) أصول النحو العربي ص١٤٩- ١٥٠، وينظر نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا ص٥٧، إعداد د/ وليد عاطف الأنصاري – إربد: دار الكتاب الثقافي ٢٠٠٢م.

(٢) الجانب العقلي في النحو العربي ص٥٣.

(٣) المرجع السابق ص٤٧.

(٤) الجانب العقلي في النحو العربي ص١٢٤، وأبنية الفعل بين القدامى والمحدثين ص١٩١.

الأولى: يكون فيها الحدث دالاً على حركة قابلة للانتساب إلى الأسماء، ويحصل ذلك حين يكون اسم المفعول مستعملاً على بابه الوصفي سواء كان مقرونًا بـ"أل" الموصولة كما في قول كعب بن زهير:

قَدْ يُعْوِزُ الحازمُ المَحمُودُ نَيّتُهُ بَعدَ الثَّراءِ، ويُثْرِي العاجِزُ الحَمِقُ(١)

فقد رفع اسم المفعول "المحمود" نائب فاعل هو "نيته"، أم مجردًا عنها كما في قول جرير:

وإنَّ دَفِينَ اللُّوْمِ ياتِيمُ فِيكُمُ فَقَدْ أصبَحَت تِيمٌ مثارًا دَفِينُها(٢)

حيث رفع اسم المفعول "مثَارًا" وهو من مجرد عن "أل" نائب الفاعل "دفينها". وفي مثل هذه الحالة يكون اسم المفعول عاملاً.

والصورة الثانية: أن يتنحَّى الحدث من صيغة اسم المفعول، وتبقى ظلاله مشعرة به. ويحصل ذلك حين يُستعمل اسم المفعول بمعنى أسماء الذوات، فيفقد دلالته على الحدث، كما في قوله تعالى: ﴿ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾(٣).

ما أقرَّهُ الشّرع. والمُنكر: ما أنكره وقَبَّحَهُ. فكل منهما اسم مفعول عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة. وقال تعالى: ﴿ فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ ﴾(٤). فالحصيد:

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان كعب بن زهير ص٥٦، تحقيق وشرح الأستاذ على فاعور، ط دار الكتب العلمية – بيروت- ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ج٣ ص٥٥٤، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه، ط ثالثة- دار المعارف.

(٣) من آية ١١٠ من سورة آل عمران.

(٤) من آية ٢٤ من سورة يونس.

الشيء المحصود، فهو فعيل بمعنى مفعول، فَقَد دلالته على الحدث، وعُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة، وفي هذه الحالة لا يكون اسم المفعول عاملاً.

والخلاصة: أن اسم المفعول يكون عاملاً إذا دل على الحدث، ويحصل ذلك حين يُستعمل على بابه الوصفي. أما إذا استُعمل للدلالة على أسماء الذوات فلا يكون عاملاً؛ لأنه في هذه الحالة يفقد دلالته على الحدث"[١]..

وبهذا يظهر أن العامل الحقيقي في اسم المفعول هو الحدث، ولا حاجة للتمسك بالشروط التي وضعها النحاة لإعماله من الدلالة على الحال أو الاستقبال، أو الاعتماد على نفي أو استفهام، أو الوقوع خبرًا أو حالاً أو نعتًا[٢].

ثالثًا: الموازنة بين آراء القدماء والمحدثين:

مما سبق يتضح أن منهج القدماء في إعمال اسم المفعول بالحمل على الفعل، أو مشابهته له لكونه الأصل في العمل ادعاء يعوزه الدليل، ويفتقر إلى ما يدعمه ويسنده، فقد تبين أن العلة الحقيقية في عمل الفعل وغيره من العوامل ترجع إلى ما فيها من معنى الحدث، أما قول النحاة بأنه لم يوجد فعل غير عامل، وأنه دائمًا يفتقر إلى وجود الفاعل فلا يعد دليلاً على أنه الأصل في العمل، وإنما يرجع إلى أنه في كافة استعمالاته لا يفقد الدلالة على الحدث[٣]، وإلى الطبيعة الفعلية للفعل التي تجعله لا

---

(١) التفسير الصرفي لعمل الأفعال والمصادر والمشتقات ص٦٢- ٦٣، مجلة آفاق الثقافة والتراث، بمركز جمعة الماجد – دبي – السنة التاسعة عشرة، العدد الرابع والسبعون- رجب ١٤٣٢هـ- يونيو ٢٠١١م.

(٢) المرجع السابق ص٦٢.

(٣) ينظر: التفسير الصرفي لعمل الأفعال والمصادر والمشتقات ص٦٥.

يقوم بنفسه ولا يستغني عن فاعله[١]، على حين أن اسم المفعول وغيره من الصفات قد تفقد الدلالة على الحدث فلا تكون عاملة وذلك عندما يعبر بها عن أسماء الذوات، فعدم عمله ليس لأنها لم تشبه الفعل بل لأنها فقدت الدلالة على الحدث كما تقدم عن المحدثين.

ومع ذلك ينبغي ألا ندَّعي أن اسم المفعول وغيره من العوامل عمل بنفسه؛ لأن محدث المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا مُحدث علاماتها فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى[٢].

وقد عبّر ابن جني عن ذلك فقال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[٣].

وقد علل الأستاذ عرفة نسبة العمل إلى الفعل وما أشبهه، وعدم ذكر العوامل الحقيقية وهي ما تشتمل عليه الألفاظ من معان بأن العلة إذا كانت خفية، أو غير منضبطة، نيط الحكم بوصف ظاهر منضبط، كالفاعلية مثلاً لما كانت أمرًا خفيًا، نيط الحكم بملازمها وهو الفعل أو شبهه؛ لأنه أظهر منها في الكلام[٤].

---

(١) ينظر: السابق، ص٥٠.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١.

(٣) الخصائص ١/ ١١٠- ١١١.

(٤) ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص١٣٦.

ويضاف إلى ذلك أن خير وسيلة لتقريب فكرة عمل المعاني إلى مدارك المتعلمين، وإيصالها إلى حدود فهمهم، هي ربطها بالمحسوسات وهي الألفاظ فعزي العمل إليها وكأنها مؤثرة حقيقة مع أنها ليست إلا أمارات ودلالات على العامل الحقيقي وهو ما تدل عليه هذه الألفاظ من معان[١].

(١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ص٩٤.

النتائج

الحمد لله الذي قدَّر فهدى، والصلاة والسلام على من اتبع الهدى.

وبعد،،

فقد توصَّل البحث بعد هذه الجولة من استقصاء آراء كل من القدماء والمحدثين في اسم المفعول إلى عدة نتائج منها:

١- أن القدماء والمحدثين بنوا منهجهم في أصل صيغة (مفعول) على الظن والتخمين، فأصلها عند القدماء (مُفْعل)، أما عند المحدثين فمنهم من يرى أن الميم بقية كلمة دالة على الموصولية، والواو نشأت بمد حركة العين، ومنهم من يرى أن أصلها (فعول)، ومنهم من يرى أن هذه الصيغة طارئة، وأن صيغة (فعيل) هي الصيغة الأولى للتعبير عن (مفعول).

٢- أن المنهج العلمي ينبغي أن يُبنى على اليقين، وما ذُكر من افتراضات يكون مقبولاً إذا كان مؤيدًا بالوثائق اللغوية والتاريخية التي تدعمه.

٣- يرى البحث أن الأقرب إلى طبيعة اللغة أن يشير الاسم إلى المسمى، ويطابق اللفظ المعنى من أقصر طريق دون لجوء إلى تحايل أو افتراض.

٤- ينبغي على العلماء أن يكشفوا عن حقائق الأشياء كما وردت لا كما افترضوا وتخيلوا.

٥- خلُص البحث إلى أن اسم المفعول من الثلاثي له أربعة أوزان:

- "مفعول" لصحيح العين واللام، ولمعتل العين على لهجة بني تميم وما هو شائع في الاستعمال، ولمعتل اللام بالواو.
- "مَفُعْل" لمعتل العين بالواو.
- "مَفِعْل" لمعتل العين بالياء.
- "مَفْعِيل" لمعتل اللام بالياء.

٦- يرى البحث أن صياغة اسم المفعول من الثلاثي بالإتيان بالمضارع ثم قلب حرف المضارعة ميمًا مفتوحة، ومما زاد على ثلاثة أحرف يقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، فيه من التيسير على المتعلمين وعدم التعقيد ما ينأى بلغتنا عن ادعاء صعوبتها.

٧- إن ورود صيغ أخرى للدلالة على "مفعول" يكون بحسب الأصل ولاداعي للقول بالشذوذ أو النيابة أو التحول أو العدول، فالصيغة الواحدة قد تدل على عدة معان، فإذا ما وضعها المتكلم في تركيب ما تحدد المعنى المراد بها، وانتفت المعاني الأخر.

٨- رجَّح البحث القول بأن اسم المفعول وغيره من الصيغ مشتق من حروف الهجاء، فالمادة الواحدة يشتق منها عدة صيغ، إذ من العسير أن نتخيل أي الصيغ كانت أصلاً للأخرى.

٩- أن العلة الحقيقية في عمل اسم المفعول وغيره ترجع إلى ما فيه من معنى الحدث، والقول بأنه يعمل بالحمل على الفعل أو مشابهته له يعوزه الدليل، ويفتقر إلى ما يدعمه ويسنده.

١٠- تبين من البحث أن نسبة العمل لاسم المفعول وغيره من العوامل إنما كان لظهورها في الكلام؛ لأن العلة الحقيقية خفية، فنُسب العمل إلى ملازمها وهو الفعل واسم المفعول وغيرهما.

وبعــد: فأرجــو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة الموازنة بين القدامى والمحدثين في اسم المفعول ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾(١).

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) سورة هو من آية ٨٨.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــة	رقمه ا	اســـم السورة	رقـــم الصفحة
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾	١٢٦	البقرة	٤٤٨
﴿ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾	١١٠	آل عمران	٤٨٢
﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾	٤	النساء	
﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾	١٦٣	النساء	٤٤٧
﴿ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ﴾	٧٠	الأنعام	٤٤٧
﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾	٩٦	الأنعام	٤٤٤
﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾	٢٤	يونس	٤٨٢
﴿ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾	٦٥	هود	٤٥٧
﴿ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾	٨٨	هود	٤٨٨
﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾	٨٢	يوسف	٤٤٨
﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾	٤٥	الإسراء	٤٥٧
﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾	١٠	الكهف	٤٢٢
﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾	٦١	مريم	٤٥٧
﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾	٧٤	مريم	٤٤٤
﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾	٧٢	يس	٤٤٧

الآيـــــــــة	رقمها	اســـم السورة	رقـــم الصفحة
﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ. بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾	٥، ٦	القلم	٤٥٧
﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾	٢١	الحاقة	٤٤٨
﴿ ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾	٢٨	الفجر	٤٤٢

فهرس الأشعار

البيـــــــــت	القائل	البحر	الصفحة
وَكَأَنَّها تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ	الفارسي	الكامل	٤٣٧
قَدْ يُعْوِزُ الحازمُ المَحمُودُ نَيّتُهُ بَعدَ الثَّراءِ، ويُثْرِي العاجِزُ الحَمِقُ	كعب بن زهير	البسيط	٤٨٢
حتى إذا لَمْ يترْكُوا لِعِظامِــه لَحْمًا ولا لِفُؤَادِهِ مَعْقُــولا	الراعي النميري	الكامل	٤٥٧
حتَّى تذكّرَ بيْضَاتٍ وَهيِّجَهُ يَومُ رَذاذٍ عَلَيْه الرِّيحُ مغْيُومُ	علقمة	البسيط	٤٣٧
وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنّنِي أَنَا اللّيْثُ مَعْدُيًّا عَلَيه وعَادِيَا	عبد يغوث الحارثي	الطويل	٤٤١

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبنية الفعل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين، للأستاذ الدكتور محمد يسري زعير، ط ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول للدكتور يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ١٢، العدد ٢،١٩٩٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان، محمد، مطبعة المدني، ط أولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- اسم المفعول بين السهولة والتعقيد للأستاذ الدكتور أحمد محمد عبدالدايم عبد الله، بحث منشور على الإنترنت، شبكة الألوكة ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- الاشتقاق للأستاذ عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، ط ثانية ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- الاشتقاق للدكتور فؤاد حنا طرزي، مكتبة لبنان، ط أولى ٢٠٠٥م.
- الاشتقاق بين القدماء والمحدثين، إعداد عبد البسيط عبد الله، جامعة بكالونجان الإسلامية الحكومية بأندونسيا، ٢٠١٥م، بحث منشور على شبكة المعلومات الإنترنت.

- الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين، دراسة موجزة، إعداد م.م. محمد أحمد زكي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابــل، العدد ١٠، ٢٠١٣م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الــدكتور عبــد الحســين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ثانية ١٤٠٧هــ- ١٩٨٧م.
- أصول النحو العربي للدكتور محمــد خيــر الحلــواني، ط ثانيــة ١٩٨٣م.
- الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية لجورجي زيدان، طبعــة بيــروت ١٨٨٦م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٤١٢هــ-١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكــوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محــي الــدين عبــد الحميد، ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبــد الحميد، دار الندوة، بيروت، ط. سادسة ١٩٨٠م.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط سادسة١٤١٦هــ- ١٩٩٦م.
- البحر المحــيط لأبــي حيــان، دار الفكــر، بيــروت، ط ثانيــة ١٤٠٣هــ- ١٩٨٣.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، ج١ تحقيق الدكتور فتحي أحمد علم الدين، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى ١٤٢٠هـــ، ج٢ تحقيق الدكتور صالح حسين العابد ١٤٢٢هــ.

- البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء الشريف عمر الكوفي، تحقيق الدكتور علاء الدين حمويّة، الأردن، ط أولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي للدكتور أحمد علم الدين الجندي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى، العدد الرابع ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت، ط ثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- تاريخ اللغات السامية للدكتور إسرائيل ولفنسون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة الاعتماد، ١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس، طبعة دار إحياء الكتب العربية.
- التطور النحوي للغة العربية، محاضرات للمستشرق الألماني برجشتراسر ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط ثانية ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- التعليقة لبهاء الدين بن النحاس، تحقيق الدكتور خيري عبد الراضي عبداللطيف، المدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- التفسير الصرفي لعمل الأفعال والمصادر والمشتقات للدكتور محمود محمد الحسن، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، دبي، السنة التاسعة عشرة، العدد ٧٤، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- التكملة لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، بيروت، ط ثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط أولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- الجانب العقلي في النحو العربي للدكتور محمد يسري زعير، دار إحياء الكتب العربية، ط أولى ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- جماليات تحول الوحدة الصرفية لدى النحاة والبلاغيين للدكتور سامي عوض، وعادل نعامة، بحث نشر في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية بسورية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٨)، العدد (١) ٢٠٠٦م.
- الجمل للجرجاني، تحقيق على حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- حاشية العصام على شرح الشافية في التصريف لنقرة كار= شرح الشافية في التصريف.
- الخصائص لابن جني، تحقيق الشيخ محمد على النجار، ط ثالثة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الشام، ط أولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط ثالثة.

- ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م.
- ديوان علقمة بن عبدة، شرح وتعليق سعيد نسيب مكارم، بيروت، ط أولى، ١٩٩٦م.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق الأستاذ على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- سبيل الاشتقاق بين القياس والسماع للشيخ حسين والي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج٢، ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م.
- السريانية – العربية- الجذور والامتداد لسمير عبده، منشورات دار علاء الدين، سورية، ط ثانية، ٢٠٠٢م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، القاهرة، ط أولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، العراق ١٩٨٢م- ١٤٠٢هـ.
- شرح الشافية في التصريف لنقرة كار، وبهامشه الشرح المنسوب إلى الفاضل العصام، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ط أولى ١٩٨٦م.
- شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين، مكة، ط أولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون، ط أولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلى سيد علي، لبنان، ط أولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، ط أولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكريم، ط أولى ١٩٧٧م.
- ضوابط الفكر النحوي للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، ط دار البصائر، ط ثانية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- ظاهرة التناوب بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر للدكتور مالك يحيا، بحث منشور في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها بسورية، العدد (٢)، ١٣٨٩هـ- ٢٠١٠م.
- العدول عن صيغة اسم المفعول ودلالته في التعبير القرآني، م. د عبدالناصر هاشم محمد الهيتي، بحث نشر في مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد (٣) ٢٠١٠م.
- العربية تاريخ وتطور للدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المعارف، بيروت، ط أولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني، شرح خالد الأزهري، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف، ط ثانية.

- غرامطيق اللغة الآرامية السريانية للقس بولس الكفرنيسي، ط بيروت ١٩٢٩م.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلامة الهروي، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد رف، طبعة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط ثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، ط ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- فن التصريف في اللغة العربية، الجزء الأول، مطبعة عيسى الحلبي، ط ثانية ١٩٧٨م.
- في أصول النحو للدكتور سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- في التطبيق النحوي والصرفي للدكتور عبده الراجحي، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م.
- في قواعد الساميات (العبرية السريانية والحبشية) للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، ط ثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- كتاب سيبويه، تحقيق الشيخ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الكشاف للزمخشري، مطبعة الاستقامة، ط ثانية ١٣٧٣هـ- ١٩٥٣م.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، بيروت، ط ثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الكناش في النحو لأبي الفداء، مكتبة الآداب، ط ثانية ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- لسان العرب لابن منظور، ط دار المعارف.
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، دار الثقافة بالمغرب، ١٩٩٤م.
- اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، ليوسف داود الموصلي، ط الموصل، ١٨٧٩م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ط أولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، تأليف سباتينو موسكاني وآخرين، ترجمة الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور عبد الجبار المطلبي، طبعة عالم الكتب، ط أولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق على حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، مطبعة على صبيح بمصر.
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط ثالثة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط أولى، ١٤٠هـ- ١٩٨٢م.

- المستوفي في النحو لعلي بن مسعود الفرخان، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- معاني الأبنية العربية للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، ط ثانية ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط دار السرور.
- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، تحقيق فخر صالح قدارة، عمان، ط أولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عبد المجيد قطامش، مركز إحياء التراث، السعودية، ط. أولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح التكملة، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط أولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ.
- المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول الثلاثي المعتل العين لابن جني، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط أولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، لبنان، طبعة ثامنة.

- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، ط سادسة ١٩٧٨م.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف، ط أولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- منهج السالك للأشموني بحاشية الصبان، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- منهج سيبويه في البحث النحوي بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي للدكتور محمد يسري زعير، مخطوطة للمؤلف بدون طبعة ولا تاريخ.
- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، بيروت، ط أولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- النجاح التالي تلو المراح، لحسام الدين السغناقي، تحقيق عبد الله عثمان عبد الرحمن سلطان، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤١٣هـ- ١٤١٤هـ.
- النحو والنحاة بن الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة، مطبعة السعادة.
- نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا للدكتور وليد عاطف الأنصاري، إربد، دار الكتاب الثقافي ٢٠٠٢م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، عمان، ط أولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- Sabaic Dictionary (English- French- Arabic) Beeston & Others- Librairie du liban- Beyrouth – ١٩٨٢.